جامعة يحى فارس – المدية –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة بـعنوان:

أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي دراسة قياسية خلال الفترة (1990–2019)

حالة الجزائر

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إقتصاد كمي.

إعداد الطالبة:

- حفري نجلاء

الأستاذ المشرف:

– علي جغلاف

السنة الجامعية: 2023_ 2024


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

مصداقا لقوله تعالى:"ولئن شكرتم لازيدنكم..."

نشكر رب العزة الكريم كما ينبغي لجلال وجهه العظيم والحمد لله العلي القدير الذي اغرقنا بنعمه التي لاتعد ولا تحصى وان أنار دربنا حتى تمكنا من انجاز هذا العمل المتواضع نقدم كل معاني الشكر والتقدير للاستاذ المشرف

"علي جغلاف

كما لا يفوتنا أن نذكر عمال مؤسسة نفطال بالمدية المقدمة لنا وخاصة "شبوطي خير الدين"

كذالك عمال مكتبة جامعة يحي فارس الذين ساعدونا ووفرو لنا كل الوسائل لانجاح هذا العمل .

نتقدم بالشكر الى كل من ساعدنا على اتمام هذا البحث من قريب او بعيد ونسأل الله ان يجزيهم خير الجزاء.



إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

الحمد لله الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل والذي أهديه:

إلى القلب الطيب والصدر الحنون،إلى من لو سخرت عمري لخدمتها لن أرد ولو ذرة من صنعها إلى من أرتني النور وزرعت فينا كل إحساس نبيل إلى أعز الناس أمي الغالية.

إلى من أنار دربي وعلمني أن الحياة صبر وكفاح أهديك هذا النجاح يا من أوصلني إلى بر الأمان إلى أعز الناس أبي الحبيب.

إلى الزوج الحنون ذو القلب الطيب الذي قدم لي الدعم المادي و المعنوي إلى أعز الناس زوجي الغالي و إبني قرة عيني .

إلى دفئ البيت و سعادته :أبي . أمي نادية .حنان. ألاء. هاجر. أمينة.

إلى إخوتي :عماد . عبد الرؤوف . هشام . نوح.

إلى جميع أفراد عائلتي وإلى كافة الأهل والأقارب.

الأصدقاء والزملاء وإلى كل طالب علم.

- **المستخلص:**

يعتبر موضوع تقلبات أسعار البترول في الوقت الحاضر احد الظواهر التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وانظمتها، وبالأخص بالنسبة للاقتصاديات النفطية او ما يسمى بدول البترودولار حيث زيادة او نقصان تدفق في مداخيلها النفطية الناتجة عن الارتفاع او الانخفاض غير مسبوق للأسعار النفط يسبب اثار نقدية و هيكلية على اقتصاديتها والجزائر كدولة بترولية تتأثر بهذه الظاهرة، وعليه كانت محل بحثنا حيث تم قياس اثر تقلبات أسعار البترول على الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

وذلك بعد معالجته من ثلاث جوانب الأول خاص لسوق البترول العالمية والإطار النظري للنفقات العامة والجانب الثاني لواقع أسعار البترول والنفقات العامة في الجزائر.

والجانب الثالث دراسة قياسية تطبيقية والمتمثلة في بناء نموذج اقتصادي قياسي لقياس أثر تغيرات أسعار البترول على الانفاق الحكومي بعد التعرف على منهجية الاقتصاد القياسي وثم التوصل من خلال هذا النموذج القياسي او لكل من المتغيرات المستقلة التالية، التضخم وسعر الصرف، أسعار البترول.

فهرس المحتويات:

العنوان: ..... /

شكر وتقدير ...../

الاهداء: ...../

فهرس المحتويات: .....I-III

قائمة الجداول والاشكال والملاحق: .....IV-VI

ملخص: ...../.

مقدمة عامة: .....أ- و

الفصل الأول: سوق البترول العالمية والإطار النظري للنفقات العامة ...../

تمهيد: 2

المبحث الأول: الأسواق العالمية البترولية 3

المطلب 1: الصناعة البترولية 3-5

المطلب 2: سوق البترول العالمية 5-10

المطلب 3: الأسعار البترولية.....10-12

المطلب 4: دور منظمة الأوبك في تحديد الاسعار 13-14

المبحث الثاني: الإطار النظري للإنفاق العام 15

المطلب 1: مفهوم النفقة العامة وخصائصها 15-17

المطلب 2: تقسيم النفقات العامة وتبويبها 17-26

المطلب 3: أسباب زيادة النفقات العامة 26-29

المطلب 4: الاثار الاقتصادية للنفقات العامة 29-33

خلاصة الفصل 34

الفصل الثاني: واقع أسعار البترول والنفقات العامة في الجزائر...../

تمهيد: 36

المبحث الأول: واقع النفط في الجزائر 37

المطلب 1: النفط في الجزائر 41-37

المطلب 2: تطور العائدات النفطية وموقعه في الاقتصاد الجزائري 48-41

المطلب 3: الازمات النفطية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري....50-48

المطلب 4: الجباية البترولية وعلاقتها بالإرادات العامة في الجزائر.....51-50

المبحث الثاني: النفقات العامة في الجزائر 52

المطلب 1: تطور النفقات العامة في الجزائر 59-52

المطلب 2: أسباب زيادة النفقات العامة بالجزائر 69-59

المطلب 3: الاثار الاقتصادية للنفقات العامة في الجزائر.....74-69

المطلب 4: دور الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة في الجزائر.....80-74

خلاصة الفصل 81

الفصل الثالث: دراسة قياسية لتقلبات أسعار البترول على النفقات العامة في الجزائر.

تمهيد: 83

المبحث الأول: دراسة تحليلية للبيانات المستخدمة في بناء النموذج القياسي...84

المطلب 1: تقديم منهج الدراسة 87-84

المطلب 2: عرض البيانات المستخدمة في بناء النموذج القياسي 91-87

خاتمة عامة 98-92

قائمة المراجع 103-99

الملاحق 104-106

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مجموعة الدول الرئيسية في انتاج البترول حسب أهميتها النسبية في عام 1981	7
2	اهم الدول المنتجة للبترول في العالم	8
3	مخطط يبين تقسيمات النفقات العامة	19
4	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2002 حسب القطاعات	22
5	ديناميكية سيطرة سونطراك على القطاع النفطي وتطوره	35
6	تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر1970_1985	37
7	تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية 1986-2000	38
8	تطور سعر البترول الجزائري 2000-2009	39
9	نسبة تطور النفقات العامة في الجزائر	47
10	حصة النفقات العامة من الناتج الإجمالي المحلي	49
11	تطور كل من النفقات التسيير و نفقات التجهيز من 1995-2007	50
12	تطور إيرادات الجباية البترولية لفترة 1990-2014	56
13	مساهمة الجباية العادية و الجباية البترولية في تمويل الميزانية للفترة 1992-2014	58
14	تطور النفقات العامة خلال فترة 1986-2000	61

15	البيانات المستخدمة في بناء النموذج القياسي	65
16	نتائج الإختبار	67
17	نتائج الإختبار بعد حذف المتغير المستقل x_3	68
18	نتائج إختبار أرش للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين	70
19	معالجة مشكلة الارتباط الذاتي	73
20	نتائج إختبار بريش قودفري للارتباط الذاتي للأخطاء	73

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	جدول ديربن واطسن عند مستوى معنوي 1%	89
2	Loi de fisher F	90

مقدمة عامة

- **مقدمة عامة:**

البترول من بين الموارد الاستراتيجة الهامة في الاقتصاد العالمي، باعتباره المصدر الأساسي في المجال الطاقوي ومورد مالي هام للدول المنتجة له، غير أن الطبيعة الناضبة للبترول وتأثره الشديد بالعديد من المحددات الاقتصادية والسياسية وحتى المناخية في العالم، تفرض على العديد من الدول المنتجة له جملة من التحديات المرتبطة بالتنويع الاقتصادي وجعل الاقتصاد المحلي مرتبط بحزمة مختلفة من الموارد.

بالنسبة للجزائر يحتل البترول مكانة هامة في الشق الاقتصادي، لاسيما في مجال الصادرات والتمويل بالعملة الصعبة ويضمن جزء هام من إيرادات الميزانية العمومية، حيث يؤثر انخفاض أسعار النفط على جميع مفاصل الاقتصاد الجزائري.

ولقد حققت الجزائر تطورا كبيرا في مجال الصناعة البترولية خاصة ما يتعلق بالموقع الجغرافي وجودة البترول وحجم الاحتياطات من الغاز والبترول وفي موقع تنافسي جيد وهذا بالسماح لها من رفع حصتها التصديرية داخل منظمة الأوبك.

إن اهم ما يميز السياسة المالية للدولة الجزائرية وميزانيتها العامة هو اعتماد إيراداتها بشكل كبير على الجباية المتأتية من قطاع المحروقات، اذ تعتمد على هذه الإيرادات في تغطية النفقات العامة التي تعتبر الأداة التي تستخدمها الدولة الجزائرية في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات وذلك باعتبارها من اهم العناصر المرتبطة بالحاجات العامة، و التي يقوم النشاط العام باتباعها، وكما نعلم فان أسعار المحروقات تحدد خارجيا ضمن أسواق عالمية كبرى كسوق لندن وسوق نيويورك، وبالتالي فان استقرار و توازن الميزانية العامة للدولة في الجزائر مرتبط بالتغيرات التي تحصل في أسعار هذه المادة، ويمكننا القول ان ميزانية الدولة في الجزائر حساسة للصدامات الخارجية التي تأتي من تقلب أسعار البترول سواء كانت هذه الصدمات سلبية بانخفاض أسعار المحروقات او إيجابية بارتفاع أسعارها.

1-الإشكالية:

مما سبق ذكره يتضح ان هناك علاقة وطيدة بين تقلبات أسعار البترول والانفاق العام في الجزائر تجعلنا نبحث عن مختلف التفاعلات وتأثيرات هذه العلاقة ومنه صياغة إشكالية هذا البحث كما يلي:

ما هو اثر تقلبات أسعار البترول على الانفاق الحكومي في الجزائر (1990-2019)؟

ولمحاولة الإجابة عن هذه الإشكالية نستعين ببعض التساؤلات المدعمة للموضوع والتي هي كالتالي:

- ما هي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار البترول؟
- كيف تؤثر تقلبات أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة؟
- كيف تقوم الدولة الجزائرية باستغلال العوائد النفطية في مجال القطاع الحكومي؟
- هل يمكن بناء نموذج اقتصادي قياسي لظاهرة تقلبات أسعار البترول على الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

2-الفرضيات:

ان معالجة هذا البحث يفرض علينا وضع بعض الفرضيات والتي هي:

- يشكل النفط مصدرا أساسيا في الدخل الوطني من خلال العوائد المالية التي يوفرها خاصة بعد الارتفاع الغير مسبوق في أسعاره، والتي تمكن الجزائر وغيرها من الدول النفطية من تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- تؤثر حركة أسعار البترول على وضعية الاقتصاد الجزائري وتساهم في تحديد مؤشراته استقرارا او اختلالا.

- النفط سلعة استراتيجية تتحكم في سعره وعوامل خارجية وبالتالي تأثر الاقتصاد الجزائري بهذه العوامل حتميا.
- تنويع الصادرات الجزائرية امر ضروري وحل واقي من أي ازمات نفطية تابعة من انخفاض جاء في أسعار النفط.
- تتمثل المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الانفاق العام في الجزائر في سعر البترول، الجباية البترولية، سعر الصرف، معدل التضخم.

3-أسباب اختيار الموضوع:

- يندرج موضوع البحث في إطار لمواضيع المتجددة والحديثة نسبيا والتي تمر حولها نقاشات مستفيضة باستمرار خاصة بعد الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط وان الاقتصاد الوطني يعتمد كلية على ما يجنيه من قطاع النفط، وان تقلباته تنعكس بالإيجاب والسلب على مختلف القطاعات خاصة القطاع الحكومي إضافة الى القوة الشرائية لميزانية الفرد.
- محاولة معرفة مدى قدرة الجزائر على الاستفادة من استغلال مرحلة ارتفاع أسعار النفط لبناء اقتصاد حقيقي وبالتالي التخلص من التبعية لقطاع المحروقات.
- أهمية عائدات البترول من حيث كونها أحد أبرز العوامل المساهمة في زيادة إيرادات الدولة وبالتالي زيادة الانفاق الحكومي.

4-أهمية الموضوع:

- أهمية الطاقة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والمكانة التي تشغلها في الاقتصاد الجزائري.
- الأثر الكبير الذي تمارسه تقلبات أسعار البترول على تحديد اتجاه الانفاق الحكومي.
- اعتبار الجزائر واحدة من الدول العربية التي تعتمد اقتصاديا على العائدات النفطية وبالتالي الدراسة التحليلية لهذه السوق مهمة للاقتصاد الوطني.

5-اهداف الموضوع:

- التغير المستمر في أسعار النفط يدفعنا الى البحث عن تفسير لهذه التقلبات ومحاولة توقعها من اجل تخفيف حدة صدمات تقلبات الأسعار على اقتصادنا.
- وجود مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد.
- التنبيه الى صعوبة الاعتماد على مورد واحد لتغطية نفقات الدولة الجزائرية خاصة مع ازديادها وتطورها.

6-حدود الدراسة:

من الناحية المكانية فان الدراسة تخص الجانب الاقتصادي، و تخص بالذكر جانب القطاع الحكومي في الجزائر، اما من الناحية الزمانية فان فترة الدراسة تمتد من 1990-2019 وقد تم اختيار هذه الفترة نظرا للتقلبات الكبيرة في أسعار البترول التي تنعكس على الانفاق العام في الجزائر خلال هذه الفترة.

7-المنهج والأدوات المستعملة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته، سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع وذلك من خلال وصف وتحليل ظاهرة أثر تغيرات أسعار البترول على الانفاق الحكومي واهم المتغيرات التي تحددها.

بالإضافة الى اعتمادنا على المنهج القياسي باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين أسعار البترول والانفاق العام بغرض الوصول الى نتائج محددة وفق معايير علمية وذلك وفقا لدراسة حالة هنا، من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية، التعرف، التقدير، الاختبار والتنبؤ باستعمال برامج معلوماتية وسنستعين ببرنامجين (Excel. Eviews).

8-الدراسات السابقة:

- رسالة ماجستير للطالب بصديق محمد بعنوان: "لنفقات العامة للجزائر فيظل الإصلاحات الاقتصادية "، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- رسالة ماجستير للطالب عصمان مختار بعنوان: "دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2014)" جامعة سطيف1، 2013-2014.

9-هيكل البحث:

من اجل الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية والتأكد من صحة الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة الى 3 فصول، حيث تناول الفصل الأول سوق البترول العالمية والإطار النظري للنفقات العامة من خلال دراسة الأسواق العالمية البترولية في المبحث الأول، اما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى الإطار النظري للنفاق العام.

اما بالنسبة للفصل الثاني فيتمثل في واقع أسعار البترول والنفقات العامة في الجزائر، حيث خصص المبحث الأول لواقع النفط في الجزائر بالإضافة الى المبحث الثاني للنفقات العامة في الجزائر.

ثم في الفصل الثالث سنتطرق على دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة في الجزائر وفيه مبحثين، المبحث الأول دراسة تحليلية للبيانات المستخدمة في بناء النموذج القياسي والمبحث الثاني تقدير النموذج وتحليل النتائج.

الفصل الأول

سوق البترول العالمية

والإطار النظري للنفقات العامة

- **تمهيد:**

شكل إكتشاف البترول في أواخر القرن 19 تحولا جوهريا في مصادر الطاقة في العالم، حيث تحول النفط تدريجيا الى سلعة استراتيجية حلت محل الفحم كمصدر للطاقة وبديلا عنه، وهذا ما جعل الدول والشركات تتسابق لاستثمار أموالها في هذا المجال بحثا عن السيطرة على انتاج وتسويق هذه المادة الحيوية، التي أصبحت في اعقاب الحرب العالمية الأولى بمثابة عصب الصناعة العالمية.

عرفت سوق البترول العالمية العديد من التطورات والتغيرات من الاكتشاف الى يومنا هذا، سواء من حيث الاكتشافات الجديدة والإنتاج او من حيث الاستخدام والاستهلاك، كما تأرجحت هذه السوق بين وضعيات مختلفة من احتكار الى تنافس وهذا ماأثر بطبيعة الحال على أسعار البترول وجعلها تشهد العديد من التقلبات.

في هذا الفصل سنتطرق إلى :

المبحث الأول: الأسواق العالمية البترولية

المبحث الثاني: الإطار النظري للإنفاق العام.

I. المبحث الأول: الأسواق العالمية البترولية:

يعتبر البترول اهم مصدر للطاقة في العالم اذ هو مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية حيث يشهد الطلب عليه تزايد مستمرا خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى، وتعد السوق البترولية على انها سوق غير مستقرة بسبب ما تتعرض له أسعار البترول من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا.

1-المطلب الأول: الصناعة البترولية:

- **تعريف البترول:**

يعتبر البترول من اهم مصادر الطاقة واكثرها انتشارا، ويتكون من خليط من الهيدروكربونات وتتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين 50%-90% بالإضافة الى مركبات أخرى مثل الازوت، الفوسفات، الاوكسجين والهليوم وتتراوح كثافة ثقل البترول ما بين 0.65 و1.85 غ/سم يقاس البترول عموما بمقياسين هما الطن والبرميل[1].

يعتبر البترول مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت، فهو بسيط من حيث انه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزيئي لكل منهما، فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية، وكل جزيء يتألف من ذرات وتتحدد خصائص المادة بعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد وكيفية توزيعها[2].

[1] عثمان مختار، "دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال البرامج التنموية (2001-2014)" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص ادار اعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، 2013-2014، ص3.

[2] حسين عبد الله "البترول العربي" دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص1.

البترول تعني زيت الصخر وهي من أصل لاتيني ويأخذ شكل سائل يعرف بالزيت الخام وهو سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف الوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، الغاز الطبيعي مأخوذ من البترول عندما يكون على شكل غاز.

ويتكون البترول من تحلل المواد العضوية (حيوانية ونباتية) التي انطمرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت ضغط وحرارة شديدين[3].

وكذا يتكون من الكربون والهيدروجين والكبريت والنتروجين والاكسجين بعد ان يصل النفط الخام الى السطح، يفصل الغاز الطبيعي عن النفط ثم يرسل إلى معمل المعالجة أو مباشرة إلى المستهلكين. ويزال الماء والرواسب من النفط الذي يخزن بعدها في صهاريج او يرسل الى المصفاة، ومن المصفاة تسلم المنتجات النفطية الى الأسواق عن طريق الناقلات والبواخر المسطحة والناقلة وكذا الانابيب وأوجه استعمالاته هي الوقود، ومواد التزييت والتشحيم، والشموع، ومركبات البتيومين (الاسفلت).

وتعرف عوائد النفط بانها المزايا الاقتصادية ويمكن تقسيمها الى قسمين:

الأول: أ/ الضرائب على الإنتاج والدخل.

ب/ الاتاوة

ج/ أرباح المشاركة.

والثاني: أ/ المنح بأنواعها: (منحة توقيع، منحة استكشاف).

ب/ الإيجارات.

ج/ تحمل الطرف الأجنبي لنفقات البحث والاستكشاف[4].

ويمكن تقسيم بدائل النفط في مجال الطاقة الى نوعين:

---

[3] محمد يونس واخرون، "الموارد واقتصاداتها"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص 167.

[4] محد عبد العزيز عجمية، محمد يونس، "الموارد واقتصاداتها"، دار الجامعية للنشر والطباعة، بيروت، 1948، ص 221-222.

البدائل غير المتجددة: وهي الغاز الطبيعي و الفحم و زيت السجيل و البتيومين الطبيعي (رمال القار) و النفط الثقيل جدا فضلا عن الطاقة النووية [5].

و مصادر الطاقة المتجددة: تتمثل في الطاقات بالطاقة الكهرومائية و الطاقة الشمسية و طاقة الكتلة الحية و طاقة الرياح و طاقة جوف الأرض و طاقة المحيطات، يتضح من أسماء هذه المصادر الطاقوية انها ترتبط بشكل كبير بالعناصر الجغرافية و الطبيعية المختلفة، و من اهم مميزاتها نظافة الاستعمال و عدم نضوجها[6] .

2-المطلب الثاني: سوق البترول العالمية:

تميز تاريخ قطاع النفط بالتقلب و يبذل الدول المصدرة و المستوردة للنفط جهود للتغلب على تلك التقلبات، و قد نشأت أول سوق لهذا القطاع في سبعينيات القرن التاسع عشر على شكل سوق نشيطة للعمليات الآجلة، و التي لم تكن تخضع لأنظمة محددة، و مع ذلك فإنها كانت على درجة لابأس بها من الفعالية و الكفاءة، حيث استجابت بصورة غير متوقعة بحيث اسهمها في حدوث طفرة قوية و دورات من الازمات الاقتصادية في صناعة النفط اضف الى ذلك انه سبب قلة الحواجز و الموانع اما دخول هذه الصناعة فإنها اتجهت الى التنامي في اثناء سنوات الطفرة مما زاد في سوء دورات الانهيار.

1. أنواع السوق العالمية للنفط:

1-1 **الأسواق الفورية للنفط:** هي وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الاجل.

---

[5] رضا عبد الجبار الشمري، "الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2014، ص 432-433-434-435-436-437.

[6] فليح حسن خلق، "اقتصاديات الوطن العربي"، مرجع الوراق للنشر والطباعة، ط1، عمان، 2001، ص 65.

2-1 **الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة):** تعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش الا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار[7].

2. مميزات الاسواق العالمية البترولية:

تتميز الأسواق البترولية من حيث العرض والطلب بخصائص مهمة:

- ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري.
- عدم مرونة الطلب في فترة الاجل القصير.
- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة[8].

وبصورة عامة انها سوق أكثر تنافسية وسوق شفافة وغير مستقرة.

3. الطلب البترولي ومحدداته:

3-1: مفهوم الطلب البترولي:

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة و قدرة الافراد و المؤسسات في الحصول على هذه السلعة، و تلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة بهدف اشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية او استهلاكية [9].

3-2: محددات الطلب البترولي في السوق النفطية:

يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل منها:

- النمو الاقتصادي العالمي.
- الاستقرار السياسي في العالم.

محمد محروس إسماعيل" اقتصاديات البترول و الطاقة"، دار الجامعية المصرية، ط1، 1988، ص 77.[7]

سالم عبد الحسن رسن «اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة طرابلس، 1999، ص 166.[8]

هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد 1992، ص 320.[9]

- المناخ.
- النمو السكاني.
- أسعار السلع البديلة[10].

4. العرض البترولي ومحدداته:

4-1: مفهوم العرض البترولي: ويقصد بالعرض البترولي الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محددة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع او طرف عارض او يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين او أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر او أسعار مختلفة في زمن محدد[11].

ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير الا انه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.

4-2: محددات العرض البترولي في السوق النفطية:

توجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع او الانخفاض وتختلف درجة تأثيرها من عامل الى اخر، واهم هذه العوامل:

- الاحتياطات والطاقة الإنتاجية.
- السعر.
- المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج.
- المصادر البديلة للنفط وأسعارها.

---

[10] ضياء مجيد الموسوي "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 34-35.

[11] محمد احمد الدوري،" محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص13.

- الحروب والاحداث السياسية.
- السياسات النفطية للدول المنتجة:

أ- سياسة تغليب المنتجات المالية (1973-1985).

ب- سياسة تغليب السوق (1986-1999).

ت- سياسة تثبيت الأسعار (ابتداءا من 2000)[12].

5. الإنتاج العالمي من البترول:

يعتبر البترول من زيت البترول حديث العهد اذا ما قورن بإنتاج الفحم او المعادن الرئيسية الأخرى كالحديد و النحاس و غيرها و لقد حقق زيادة تدريجية منتظمة بالرغم من ان هذا الإنتاج يتميز بالانتقال من منطقة لأخرى بمعنى انه عندما يقل في مكان ما فان شركات الإنتاج تنتقل الى مناطق أخرى تكون غنية بالبترول و يحدث ذلك في الدولة الواحدة او بين الدول المختلفة [13].

والواقع ان معظم بترول العالم ينتج في عدد محدود من الدول فلقد بلغ مجمل الإنتاج العالمي (في عام 1981) الى 21.3 مليون برميل موزعة بين المجموعات الرئيسية للدول المنتجة في الجدول التالي:

جدول رقم (1-01) مجموعة الدول الرئيسية في انتاج البترول حسب أهميتها النسبية في عام 1981:

الدولة	النسبة المئوية
- دولة منظمة الأوبك (13 دولة)	39

[12]. سمير التنير، "التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم"، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2008، ص 24-25.

[13] عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانة "اساسيات في الموارد الاقتصادية"، 170 الدار الجامعية للنشر والطباعة، القاهرة، 2004-2005، ص 170.

– روسيا والصين	26.5
– الولايات المتحدة، المكسيك وكندا	26.5
– أمريكا الشمالية، إنجلترا والارجنتين	4
– بحر الشمال، عمان والهند واستراليا والارجنتين	2
– بقية دول العالم المنتجة للبترول	2
الاجمالي	**100**

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانة"اساسيات في الموارد الاقتصادية"، ص 170.

جدول رقم (1-02) اهم الدول المنتجة للبترول في العالم (بالمليون برميل سنويا):

الدولة	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
الولايات المتحدة	3648	3589	3576	3751	3726	3753	3772
المكسيك	294	343	396	485	591	779	932
كندا	633	582	587	582	677	245	591
روسيا	3600	3822	4013	4204	4307	4432	4476
الصين	562	636	684	760	775	773	737
دول منظمة أوبك	9934	11232	11478	1907	11235	9901	8298
انجلترا	12	91	278	404	583	603	669
بقية دول العالم							

	1491	1536	1651	1804	2171	1934	1872
اجمالي الإنتاج العالمي	**20170**	**21831**	**22672**	**22897**	**23669**	**22829**	**21347**

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانة "اساسيات في الموارد الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 172.

6. الاحتياطي العالمي من البترول:

يمكن تقسيم الاحتياطي من زيت البترول الى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

الاحتياطي المؤكد، الاحتياطي المحتمل، الاحتياطي غير المكتشف.

3-المطلب الثالث: الأسعار البترولية:

1- تعريف سعر البترول:

يعرف سعر البترول على انه القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومناخية، هذا بالإضافة الى طبيعة السوق السائدة حينها.

2- أنواع الأسعار البترولية:

هناك العديد من المصطلحات السعرية البترولية حيث كل مصطلح سعري بترولية يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ومن أبرز هذه الانواع هي:

أ – السعر المعلن

ب – السعر المتحقق

ج – سعر الإشارة

د – سعر الكلفة الضريبية

و – السعر الفوري او الاني[14].

3- تحديد أسعار البترول:

يتم تحديد أسعار النفط الخام وفقا لنوعيته ومصدره، فالنفط الخفيف أغلى ثمنا في سوق النفط العالمية من النفط الثقيل وتوجد أكبر اسواقه في لندن ونيويورك وسنغافورة مثلا، كما ان هناك معايير لتحديد أسعاره على مستوى العالم حيث اختير برنت في المملكة المتحدة ليمون مرجعا عالميا وفي منطقة الخليج العربي يستخدم خام دبي كمعيار لتسعيرة نفوط المنطقة وفي الولايات المتحدة الامريكية خام وسط التكساس المتوسط معيارا لذلك.

واهم العوامل في انخفاض السريع في أسعار النفط خلال فترة قصيرة وهي:

1- المضاربة
2- الاضطرابات السياسية والأمنية في دول منتجة للنفط
3- الكوارث الطبيعية وخصوصا ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك
4- الطلب على النفط.
5- موقع البترول ضمن مصادر الطاقة المختلفة.
6- زيادة الطلب على النفط في السنوات الأخيرة في كل من الصين، الهند وروسيا.
7- العامل السياسي واستمرار تأثيره مستقبلا.

4- محددات أسعار البترول:

من البديهيات المعروفة اقتصاديا ان سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة حيث ان هذا التفاعل هو الذي يؤدي الى التوصل الى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن.

---

[14] محمد يونس ،"العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام"، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص 4.

4-1 العرض والطلب والاحتياط البترولي:

4-2 التنظيمات الدولية والعوامل السياسية:

- منظمة الدول المصدرة للبترول
- الوكالة الدولية للطاقة.
- العوامل الجيوسياسية والازمات النفطية [15].

5- اثار تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العالمي:

5-1 اثار ارتفاع أسعار البترول:

5-1-1 اثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط:

- زيادة كبيرة في عوائد الدول المصدرة.
- زيادة حجم الفوائض المالية النفطية [16] .

5-1-2 اثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية:

- زيادة أعباء موازين المدفوعات
- احتواء الفوائض المالية النفطية.

5-1-3 اثار ارتفاع اسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول:

- تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي.
- زيادة المديونية الخارجية.
- الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة.

5-2 اثار انخفاض أسعار البترول:

---

[15] الإدارة الاقتصادية أوبك، الازمة المالية العالمية انعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، 2009، ص 16.

[16] كامل بكري واخرون، "الموارد واقتصادياتها" دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ببروت، 1986، ص 223.

لانخفاض الأسعار اثار إيجابية وأخرى سلبية:

5-2-1 الاثار الإيجابية: مثال: ان نفطا ارخص سوف يكون نعمة كبيرة لعدد من الدول النامية التي كانت تكاليف وايراداتها من الطاقة تستهلك معظم عائداتها من الصرف الأجنبي .[17]

5-2-2 الاثار السلبية: مثال: ستواجه الدول النفطية الريعية أي الدول الهامة في مجال تصدير النفط، اذ ستجد نفسها مضطرة للسحب على ارصدتها النقدية، الدولارات النفطية والمودعة في بنوك اوروبا وأمريكا، ذلك لان ايراداتها الجارية لم تعد كافية لمواجهة التزاماتها الكبيرة حيث ان العديد منها باشر في إقامة مشروعات ضخمة[18].

4-المطلب الرابع: دور منظمة الأوبك في تحديد الأسعار:

تعتبر منظمة أوبك المدافع الأساسي عن حقوق ومتطلبات الدول المتخلفة المنتجة للبترول التي عانت طيلة سنوات من احتكارات الشركات النفطية الكبرى والدول الصناعية الكبرى، ومرت بمراحل عديدة تبعا لتطورات وتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي بحيث انها تمثل قوة اقتصادية عالمية من شانها ان تلعب دورا هاما في تحقيق التوازن بينها وبين الدول المتقدمة، خاصة في توزيع المداخيل عن طريق الية الأسعار التي تخضع لكميات العرض والطلب النفطي بصفة خاصة.

1- اهداف منظمة الأوبك:

تتلخص اهداف منظمة الاوبك في سعيها الى التنسيق لتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء فيها، وذلك بهدف ضمان أسعار عادلة ومستقرة للدول المنتجة، هذا فضلا عن

احمد منذور، احمد رمضان، "اقتصاديات الموارد الطبيعة والبشرية" الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1990، ص 193.[17]

.[18] نور الدين هرمز واخرون، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانوني، المجلد 29 العدد 1، دمشق 2007، ص 89-90.

تامين امدادات بترولية كافية للدول المستهلكة، وتحقيق عائد مناسب على رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة النفطية.

- تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.
- العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

2- الية أوبك لضبط الأسعار:

بعد انهيار أسعار النفط في عامي 1986 و1998 سقطت نظرية تحديد السعر او ما يسمى بالسعر الثابت المحدد من طرف الدول المنتجة للنفط، وأصبحت هذه السلعة تخضع لضغوطات السوق، وقد كان للدول الصناعية دورا ملحوظا لإضعاف الية السوق والحد من دور منظمة الأوبك في رسم السياسة النفطية وقد أدى ذلك الى فشل الية السوق وتراجع أسعار النفط الى أدني مستوياتها ثم ارتفاعها الى مستويات قياسية نجم عنها حالة من عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي، انعكس سلبا على كل من الدول الصناعية والدول المنتجة النامية على حد السواء.

ورغم أهمية العرض والطلب في تحديد سعر النفط، الا ان منظمة الأوبك أدركت بان هناك اعتبارات أخرى لا تقل أهمية تتعلق بسقف الإنتاج او حصص الدول المنتجة وضرورة الالتزام بهذه الحصص، اخذين في الحسبان أثر ذلك على نمو الاقتصاد العالمي وانعكاساته وبالتالي على مستوى الطلب.

وبرز أيضا عامل أساسي او أهمية التنسيق بين الدول الأعضاء في الأوبك والدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة التي تمتلك ما لا يقل عن ثلثي الإنتاج العالمي من النفط.

واستنادا الى هذه المعطيات اقرت منظمة أوبك في شهر مارس 1999 الية لضبط أسعار النفط تقضي بخفض مستوى الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا إذا ما بقي سعر سلة نفوط الأوبك اقل من 22 دولار لمدة عشرة أيام متواصلة، وزيادته بنفس الكمية إذا ارتفع السعر فوق 28 دولار برميل سلة نفوط أوبك طول 20 يوما متصلة.

و على الرغم من أهمية هذه الالية و تحقيق بعض الالتزام بها، الا ان منظمة أوبك وجدت نفسها امام قرارات صعبة و معطلة تحقيق استقرار في الأسعار يكون عادلا لطرفي الإنتاج و الاستهلاك، فالركود الاقتصادي في العالم يؤدي الى انخفاض الطلب و تراجع الأسعار و من البديهي ان يقابل بتخفيض انتاج النفط الذي بدوره يؤدي الى ارتفاع الأسعار، هذا فضلا عن احتمال عدم التزام جميع الدول الأعضاء في أوبك بسقف الإنتاج حيث ان بعضها بحاجة الى الإيرادات المالية الناجمة عن انتاج النفط لمواجهة الاختلالات المالية في موازينها الداخلية و الخارجية، و هنا لجات منظمة أوبك الى التنسيق مع الدول الأعضاء في المنظمة و ذلك لما فيه مصلحة للاقتصاد العالمي[19].

II. المبحث الثاني: الإطار النظري للإنفاق العام:

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وتعود أهمية النفقات العامة الى كونها الأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي اليها، اذ انها تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، وعليه سوف يتم دراسة الانفاق العام من خلال تعريف النفقة العامة، خصائصها، أسباب زيادتها، الاثار الاقتصادية التي تخلفها، مختلف التقسيمات.

1. المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة وخصائصها:

2. مفهوم النفقة العامة:

1-**1-التعريف القانوني:** النفقة العمومية هي كل نفقة ترصد و تجاز في الموازنة، و هذا التعريف يبين لنا جانبا واحدا من جوانب النفقة العمومية و هو جانب ظهورها في الموازنة العمومية[20] .

---

[19] عبد الفتاح دندني، توزيع الإيرادات الاجمالية لبرميل النفط وحصة الأعضاء منه، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 131، خريف 2009.

[20] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 27.

1-2- التعريف الاقتصادي: تمثل النفقات العامة مبلغ من المال النقدي كان او اقتصادي يدرج في الموازنة العمومية للدولة، و يعتمد من طرف السلطة التشريعية، تهدف الدولة من ورائها الى تحقيق لمنفعة العامة [21].

تعرف النفقات العامة بانها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام يقصد به تحقيق منفعة عامة.

3. خصائص النفقة العامة:

تتمثل خصائص النفقة العامة فيما يلي:

2-1: مبلغ نقدي: تنفق الدولة عادة مبالغ نقدية للحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات وبعد إنفاق المبالغ النقدية الأسلوب الاعتيادي لحصول الدولة على احتياجاتها وسداد ما يستحق عليها من فوائد وأقساط الدين العام.

وقديما كانت الدولة وبما تملكه من سلطة تحصل على احتياجاتها قسرا وبدون مقابل او الاستيلاء الجبري وغيرها من الأساليب غير النقدية، ولكن التكرار الاجتماعي وانتشار المبادئ الديمقراطية قلل من هذه الظاهرة.

2-2: النفقة العامة تصدر عن الدولة او احدى هيئاتها:

يشترط لكي تكون النفقة من النفقات العامة ان يكون الامر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما اذا كانت هذه النفقة عامة او خاصة، و على ذلك فان النفقات التي ينفقها شخص طبيعي او خاص لا تعتبر نفقة عامة حتى و لو كانت تهدف الى تحقيق نفع عام، و مثال ذلك اذا قام شخص بناء مستشفى تم تبرع به للدولة فان هذا الانفاق لا يعد عاما، ذلك لان الأموال التي قام بإنفاقها تعد أموالا خاصة و ليست عامة بالرغم من عمومية الهدف، و من ثم يعد من قبيل الانفاق الخاص [22].

---

[21] مصطفى حسين سلمان، المالية العامة، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1990، ص 310-318

[22] حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 277.

ومن المتفق عليه ان كل المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة بغرض ممارسة نشاطها العام، وذلك بموجب سيادتها وسلطتها الامرة تعد نفقات عامة.

2-3-النفقات العامة يقصد بها تحقيق نفع عام و تلعب العوامل و الاعتبارات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في هذا المجال دورا رئيسيا، حيث ان تقدير الدولة للمنافع العامة يأتي انعكاسا لكل من طبيعة النظام السياسي و الاقتصادي و مستوى التقدم الحضاري الذي حققه المجتمع، لذلك يختلف لمر تحديد الحاجات العامة و ما يحققه اشباعها من منافع عامة باختلاف فلسفة الدولة، وان الحاجات العامة يتطلب اشباعها تضامن جهود المجتمع باسره و ذلك ام لعدم إمكانية تجزئة مثل هذه الخدمات (كالدفاع) و اما نتيجة لعدم كفاية الجهود الفردية لإشباع بعضها البعض رغم إمكانية تجزئتها (كالتعليم و الصحة) الامر الذي يتطلب من الدولة ضرورة اشباعها لما ينطوي عليه من نفع عام، و لا تعتبر النفقة عامة تلك التي تعود بالنفع على فئة معينة من الافراد، ففي هذا الانحراف عن تحقيق اشباع الحاجات العامة و يعتبر اختلالا لمبدا مساواة الجميع امام الأعباء العامة[23] .

4. قواعد النفقات العامة:

هناك قواعد تحكم الانفاق العام ومنها:

3-1-قاعدة المنفعة: يهدف الانفاق الحكومي الى تحقيق اقصى منفعة ممكنة وذلك من اجل اشباع حاجات المجتمع المتعددة، بينما تصرف النفقة الخاصة لتحقيق اهداف فردية وتنفق لغرض الحصول على مردود معين.

3-2-قاعدة الاقتصاد: و المقصود بها الابتعاد عن التبذير و الاسراف و الذي يؤدي الى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها الى مجالات أخرى اكثر منفعة، بالإضافة الى

[23] رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص 42.

ان هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة و يعطي للمكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب منها [24].

3-**3-قاعدة الترخيص:** ويعني ذلك ان أي مبلغ من الأموال لا يصرف الا إذا سبقت ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع، وهذا ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة.

2. المطلب الثاني: تقسيم النفقات العامة وتبويبها:

أولا: تقسيمات النفقة العمومية:

ان تطور دور الدولة وتقدم أوجه الانفاق العمومي من جهة، مع تعدد أهدافه من جهة أخرى، استوجب هذا التعدد تصنيف النفقات العمومية الى صنفين الأول: التقسيمات العلمية للنفقات العمومية المسندة الى معايير اقتصادية، والثاني التقسيمات المسندة الى معايير غير اقتصادية، وكنقطة مهمة يجب الإشارة اليها ان هذه التقسيمات متداخلة مع بعضها البعض الا انها تمثل أهمية كبيرة في إطار طبيعة الانفاق العمومي واثاره واغراضه.

1- التقسيمات الاقتصادية للنفقات العمومية:

1-1 **من حيث اثرها على الدخل:** يتكون هذا التقسيم بدوره الى نوعين من النفقات، نفقات حقيقية و نفقات تحويلية [25].

2-1 **من حيث الطبيعة العملية التي استدعت الى الانفاق:** هذه التقسيمات بدورها متداخلة مع التقسيمات السابقة فهناك من تكون متصلة بتكوين رؤوس الأموال والتي تهدف الى زيادة الانفاق القومي، اذن فهي منتجة.

محمد طاقة، هدى المغزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار الميرو للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص، ص،34-35.[24]

عادل احمد حشيش، "اساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص 270.[25]

3-1 **وفقا لعلاقتها مع اقتصاد السوق:** هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مثل النفقات اللازمة للحفاظ على النظام العام والمتعلقة بالنفقات الإدارية للمشروع الخاص.[26]

2- التقسيم غير اقتصادي:

ان التقسيمات المستندة الى معايير اقتصادية لا تنفي وجود تقسيمات أخرى معاييرها غير اقتصادية، و ذلك بمراعاة بعض الاعتبارات الواقعية مثل: الاعتبارات الوظيفية و السياسية التي تتماشى مع الظروف الخاصة بكل دولة .

2-1-التقسيم الوظيفي: تقسم النفقات حسب ما تؤديه من وظائف و هناك نفقات تقوم بها الدولة للقيام بالخدمات العامة لتزويد الاقتصاد القومي كالنقل مثلا و نفقات عالية مثل أداء فوائد الدين و نفقات اجتماعية و اعانات إدارية[27] .

2-2 تقسيمها وفقا لمدى تكرارها الدوري في موازنة الدولة: نميز نوعين من لنفقات عادية و غير عادية، فالعادية هي التي تتكرر دوريا كل سنة مثل الأجور و نفقات الصيانة، اما النفقات غير العادية هي التي لا تتكرر بانتظام في الموازنة، و تظهر في تزيد او تنقص عن السنة، كالنفقات الحربية، نفقات محاربة الكوارث ... الخ[28].

2-3 تقسيمها من حيث السلطة القائمة بها: تقسم بدورها الى نوعين: قومية ونفقات محلية تقوم بها الجهات المحلية مثل المحافظات والبلديات.

2-4 التقسيم حسب معيار القابلية للضغط والتقليص: هناك نفقات غير قابلة للتقليص ولا تتغير في الفترة القصيرة وتعبر في الموازنة عن أجور الموظفين وغيرها، وهناك نوع اخر وهو النفقات القابلة للتقليص والضغط وتقييد في وقت تقدير النفقات، ويمكن اللجوء اليه عند عدم كفاية الإيرادات.

احمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1987، ص-ص 66-67.[26]

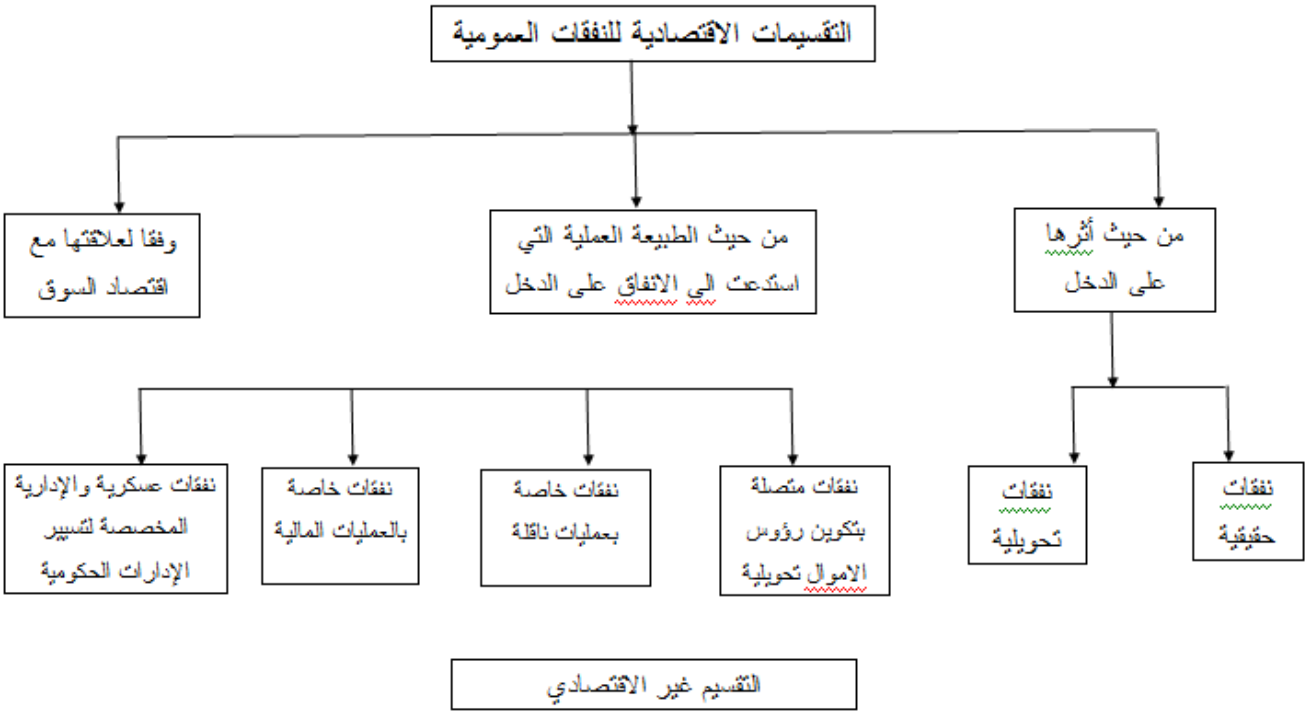
عادل احمد حشيش، "اساسيات المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص272.[27]

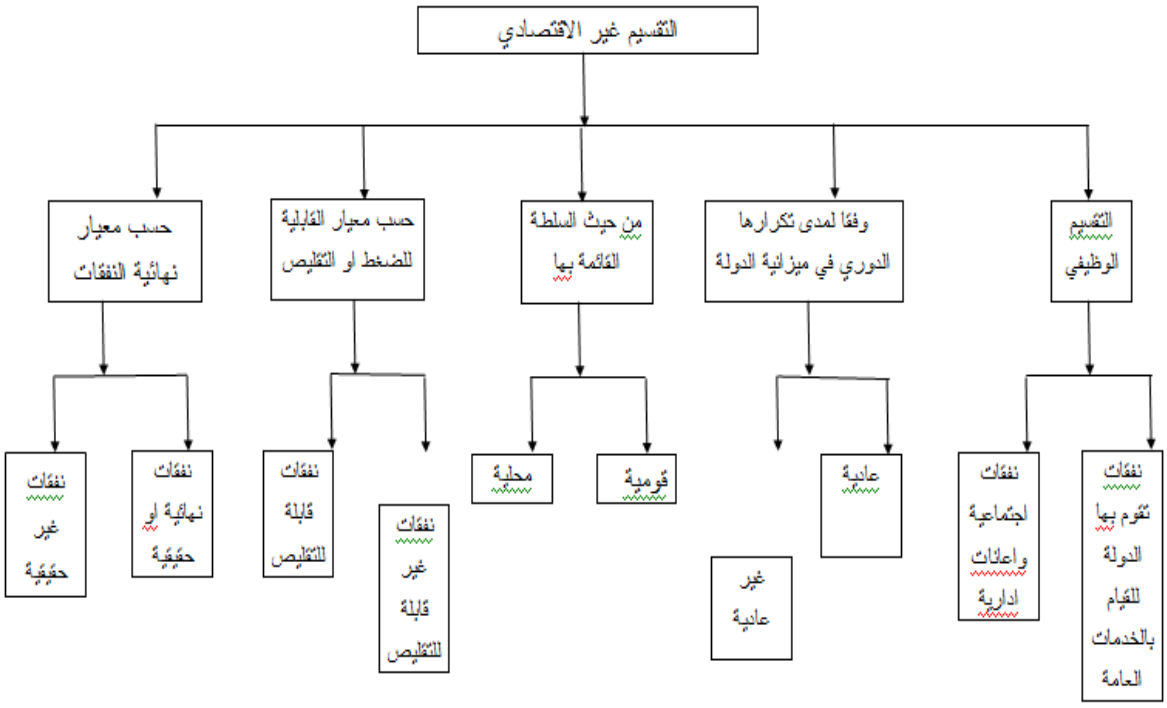
محمد حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010، الأردن، ص-ص 120-121[28]

2-5 التقسيم حسب معيار نهائية النفقات: و نجد ضمن هذا المعيار نوعين من النفقات، فهناك نفقات نهائية او حقيقية تعبر عن المصاريف التي تحمل كافة عناصر النفقة العمومية و النفقات غير الحقيقية أي المصاريف التي لا تسترجعها الدولة مع الوقت [29].

[29] محمد حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010، الأردن، ص-ص 120-121

جدول رقم (1-03): مخطط يبين تقسيمات النفقات العامة:





المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقسيمات الواردة إعلاه

ثانيا: تبويب النفقات العامة:

يقصد بتبويب النفقات العامة وضع هذه النفقات العامة في اقسام و زمر متجانسة و تميزها تمييزا واضحا بعضها عن بعض، و من الواضح ان هناك تقسيمات متعددة للنفقات العامة، تتعدد بتعدد أغراض الدراسة و تختلف فيما بينها باختلاف الزاوية التي تظهر منها الى هذه النفقات، لذلك فقد تعددت أسس تبويب و تقسيم النفقات العامة من إدارية و اقتصادية و سياسية و مالية [30].

وتبويب النفقات العامة في موازنة الجزائر الى قسمين نفقات التجهيز ونفقات التسيير [31].

1- تبويب نفقات التسيير في موازنة الجزائر:

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية المتكونة أساسا من أجور لموظفين ومصاريف صيانة بنايات الحكومية ومعدات المكاتب...الخ.

---

[30] احمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، "أسس المالية العامة"، ط 4، دار وائل للنشر، 2012، ص 112.

[31] المادة 23 من القانون رقم 84/17 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية.

1-1-الوزارة كوحدة أساسية لنفقات التسيير:

1-2-تصنيف النفقات حسب العناوين لكل وزارة:

أ/ أعباء الدين العمومي يتكون من عدة اقسام.

ب/ تخصيصات السلطات العمومية

ج/ النفقات الخاصة بوسائل المصالح ينقسم هذا العنوان الى اقسام

د/ التدخلات العمومية

1-3-التوزيع حسب الأقسام لكل وزارة:

2- تبويب نفقات التجهيز في موازنة الجزائر:

2-1-توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات:

الجدول رقم (1-04): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني للسنة 2002 حسب القطاعات:

القطاعات	اعتماد الدفع (بالآلاف/دج)	رخص البرنامج (بالآلاف/دج)
المحروقات		
الصناعات المصنعة		
المناجم والطاقة		
(منها الكهرباء الريفية)		
الفلاحة والري		
الخدمات المنتجة		
المنشآت الأساسية والاقتصادية والإدارية.....		
التربية والتكوين		
السكن		

مواضيع مختلفة ..... المخططات البلدية للتنمية.....		
المجموع الفرعي للاستثمار		
اجال استحقاقات تسديد الخزينة ..... ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ..... الإعانات وتبعات التهيئة العمرانية ..... نفقات براس المال ..... الاحتياطات المخصصة للنفقات غير متوقعة..... الاحتياطات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها ..... الأعباء المرتبطة بمديونية البلديات ..... مقابلات هبات ..... إعادة رسملة البنوك ..... الاحتياطات لتسديد رسم القيمة المضافة		
المجموع الفرعي العمليات براس المال =		
المجموع العام =		

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 79 قانون رقم 01-21 مؤرخ في شوال عام 1422 الموافق ل 22 ديسمبر 2001 يتضمن قانون المالية لسنة 2002.

2-2 توزيع نفقات التجهيز الى عناوين وابواب:

2-2-1 توزيع نفقات التجهيز الى عناوين:

تصنف المادة رقم 35 من العدد 17/84 نفقات التجهيز الى 3 عناوين وهي:

العنوان الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

العنوان الثاني: اعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة.

العنوان الثالث: النفقات الأخرى بالرأسمال[32].

2-2-2 توزيع النفقات على الأبواب:

وهذا التصنيف للنفقات على أساس الأبواب هو أساس التخصص باعتبار ان قاعدة التخصيص مهمة في مجال قانون الموازنة باعتبار ان ترخيص السلطة التشريعية (البرلمان) لا يكون بصفة اجمالية للنفقات وانما يكون بصفة مفصلة، فاذا كانت السلطة التشريعية تسمح للحكومة بصفة اجمالية أي اعتمادات ككتلة واحدة فهذه الأخيرة تطبق سياستها ولكن في حدود الاعتمادات الممنوحة، وإذا كانت الاعتمادات المصادقة عليها بصفة مفصلة فالحكومة هنا مجبرة على احترام تطبيق معايير توزيع الاعتمادات.

يجب ان تكون الاعتمادات متخصصة بالأبواب الجامعة للنفقات حسب طبيعتها او حسب تخصيصها والمقصود هنا يمنع الجمع في نفس الباب نفقات متباينة كنفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار) كان يجمع نفقات الموظفين مع نفقات الموارد واللوازم.

3- أنواع الاعتمادات:

- الاعتمادات الحصرية.
- الاعتمادات التقييمية.
- الاعتمادات الوقتية.

3. المطلب الثالث: أسباب زيادة النفقات العامة:

1- ظاهرة ازدياد النفقات العامة:

تعتبر ظاهرة ازدياد النفقات العامة من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة و ذلك بسبب تطور الدولة و ازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و كان اول من اهتم بهذه الظاهرة العالم الاقتصادي الألماني ادوف فاجنر (Wagner)، الذي اهتم بدراسة التطور المالي للدولة، بعد ان قام بتحليل حجم نفقات العامة في العديد من الدول الأوروبية

[32] بطاهر جمال الدين، مراقبة تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2002، ص 46، ص 50.

في القرن التاسع عشر، للتعرف على علاقة زيادة النفقات العامة بنمو الدخل الوطني من إصدار قانونه عام 1896 , و الذي يتضمن ان النشاط الحكومي يزداد و يتعدد كما و نوعا بمعدل اكبر من معدل زيادة السكان، و يفسر تلك الزيادة بنسبة التطور ، الدولة تنمو و تتطور و تزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الافراد و من ثم فان نفقاتها تزداد تبعا لذلك [33].

1-1 أنواع الزيادة في النفقات العامة:

1-1-1 الزيادة الحقيقية: يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات، وان هناك توسعا في حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع او تحسين المستوى الخدمات العامة القائمة، كما تشير الى ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

1-2-2-الزيادة الظاهرية: يعني ان هناك زيادة في الأرقام النقدية للنفقات العامة دون ان تكون هناك زيادة في حجم السلع والخدمات العامة المقدمة من الحكومة، أي دون ان يترتب عنها زيادة المنفعة الحقيقية ولا تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة.

2- الأسباب الظاهرية لازدياد النفقات العامة:

يقصد بالأسباب الظاهرية تلك الأسباب التي تؤدي الى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة دون ان يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة في اشباع الحاجات العامة وبعبارة أخرى تلك الأسباب التي تؤدي الى زيادة رقم النفقات العامة دون ان ينتج عنها زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة ويمكن ارجاع تلك الزيادة الى أسباب ظاهرية تالية:

2-1-1 انخفاض قيمة النقد:

احمد عبد السميع علام، " المالية العامة"، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2002، ص، ص 47،48.[33]

أصبح الانخفاض في قيمة النقد مظهرا من مظاهر الحياة الاقتصادية في العصر الحديث ولم تفلت من دولة من الدول، مما دفع بعض الاقتصاديين الى القول بان التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول[34].

وبناءا على ذلك فان دراسة ومقارنة النفقات العامة خلال فترات مختلفة للتعرف على الزيادة الحقيقية للنفقات العامة، تتطلب ان نستبعد التغيرات التي طرأت على تدهور القوة الشرائية للنقود ويكون ذلك بالاستعانة بالأرقام القياسية لمستوى الأسعار الثابتة، وذلك باستخدام المعادلة التالية:

النفقات العامة بالأسعار الثابتة = النفقات العامة بالأسعار الجارية * 1000/المستوى العام للأسعار

2-2-1التغير في القواعد المالية للحسابات الحكومية:

يؤدي تغير القواعد الفنية المتبعة في اعداد الحسابات العامة للدولة الى احداث زيادة في حجم النفقات العامة، هذه الزيادة هي زيادة ظاهرية وليست حقيقية كما في حال الانتقال من طريقة الموازنة الصافية الى طريقة الموازنة الاجمالية، فاتباع الطريقة الأولى يسمح لبعض الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة ان تخصم نفقاتها من الإيرادات التي تقم بتحصيلها وتوريد المبالغ الصافية وادراجها في الموازنة العامة.

ونظرا للانتقادات التي وجهت الى هذه الطريقة اتجهت في العصر الحديث غالبية الدول الى اتباع طريقة الموازنة الاجمالية التي يتوجب على الهيئات والمؤسسات العامة ان تسجل جميع الإيرادات والنفقات بأنواعها كافة في الموازنة، مما أدى الى تضخم رقم النفقات العامة، رغم انه لم يحدث اية زيادة حقيقية في هذه النفقات وهو ما يجب ان يأخذ في الحسبان عند اجراء المقارنة بين النفقات العامة خلال فترات مختلفة[35].

---

[34] احمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، "أسس المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[35] احمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، "أسس المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 79.

2-2 اتساع إقليم الدولة:

يؤدي اتساع رقعة الدولة وزيادة مساحة الإقليم التابعة لها الى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة، لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة وتعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية رقمية، لأنها لم تؤدي الى زيادة نصيب الفرد منها، رغم زيادة ارقامها.

2-3 زيادة عدد السكان:

ان الزيادة في النفقات العامة الناشئة عن زيادة عدد السكان لا تعتبر ظاهرية الا ما جرت العادة عليه في دراسة النماذج الاقتصادية الرياضية والقياسية لقياس معدل النمو السكاني باعتبار ان هذه الزيادة السكانية هي ظاهرة طبيعية للتكاثر السكاني وبناء على ذلك يتطلب التعرف على الزيادة الحقيقية في النفقات العامة الغاء أثر الزيادة في عدد السكان في النفقات العامة من خلال تقسيم النفقات العامة الحقيقية على عدد السكان في كل فترة من الفترات.

3- الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة:

و يقصد بالأسباب الحقيقية تلك الأسباب التي تؤدي الى زيادة رقم النفقات العامة ناتجة عن زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة و عن زيادة الافراد الذين يستفيدون من النفقات العامة، اذا ظلت مساحة الدولة و عدد سكانها بدون تغيير أي ان هذه الزيادة في النفقات العامة تؤدي الى زيادة كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد و الى تحسين نوعية تلك الخدمات [36].

4 المطلب الرابع: الاثار الاقتصادية للنفقات العامة

تبدو أهمية دراسة اثار النفقات العامة من الناحية الاقتصادية في كونها تحمل اغراضا دقيقة وبالتالي استخدامها كأداة لتحقيق اهداف اقتصادية معينة، اذ متى عرف الأثر الذي تحققه نفقة معينة في ظل ظروف معينة أمكن اتخاذ هذا الانفاق على نحو واع، وسيلة لتحقيق الأثر إذا ما اعتبر هذ ا الأخير هدف من اهداف السياسة الاقتصادية.

[36] طارق الحاج، "المالية العامة"، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 132.

1- الاثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

هي الاثار على النشاط الاقتصادي في مجموعة لبلد ما على شروط التوازن الاقتصادي له .[37]

1-1 اثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني:

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب وتزداد أهميته بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الافراد والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي تتوقف على حجم النفقة ونوعها.

1-1-1-النفقات الإنتاجية او الاستثمارية:

تعمل على انتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية التي تستعمل للاستثمار.

1-1-1 النفقات الاجتماعية:

تشمل النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية التي تهدف الى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية[38].

1-1-2-النفقات العسكرية:

تملك النفقات العسكرية اثرا فعالا على الإنتاج الوطني، على وجه الخصوص كونها تمثل في العصر الحديث نسبة كبيرة من حجم الانفاق الكلي للدول، والنفقات العسكرية.

يمتد أثرها ليشمل الاستعداد للحرب وما بعد الحرب وبالتالي أثر هذه النفقات يشمل النواحي العسكرية والسياسية بصورة مباشرة والنواحي الاقتصادية بصورة غير مباشرة.

---

[37] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 99.

[38] محمد جمل ذنيبات، المالية العامة والتشريع المالي، ص 109.

و ترى النظرية المالية التقليدية ان النفقات العسكرية تعد من النفقات الاستهلاكية غير المنتجة بينما تميل النظرية الحديثة الى التمييز بين الاثار الانكماشية و التوسعية للنفقات العسكرية [39].

1-2-اثار النفقات العامة على الاستهلاك:

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك العمومي او العام او من خلال ما توزعه الدولة على الافراد في صورة مرتبات او أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد ونستعرض لكل نوع من هذه النفقات على حدى.

1-2-1-نفقات الاستهلاك العمومي او العام:

يقصد بنفقات الاستهلاك العمومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع او من مهام ضرورية من اجل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العمومي او لأداء الوظائف العامة والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازم للمصالح الحكومية والوزارات .... الخ.

1-2-2 نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الافراد:

من اهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف اشكالها من مرتبات وأجور او معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها (الحاليين والسابقين).

وبطبيعة الحال فان الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات.

[39] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص-ص. 101-102.

و تعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الافراد من اعمال و خدمات فتؤدي مباشرة الى زيادة الإنتاج الكلي، و من ثم فدخول الافراد تؤدي الى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره الى زيادة الإنتاج من خلال اثر المضاعف [40].

1-2-3 اثار النفقات العامة على طريقة توزيع الدخل الوطني:

يقصد بطريقة توزيع الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين شرائح وفئات المجتمع ونصيب كل شريحة او فئة منه وكقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل الوطني بطبيعة طريقة الإنتاج.

للتعرف على أثر الانفاق العام على نمط الدخل الوطني لابد من تحديد سياسة الإيرادات العامة للدولة، وذلك ان ما قد تنتهجه الدولة بشأن تقليل التفاوت بين الدخول قد يضيع مفعوله باتباع سياسة إيرادات معينة، كفرض ضرائب مثلا على هذه الشرائح، ولذا لابد من التنسيق بين سياسة الانفاق والإيرادات وقد يكون أثر الانفاق العام على نمط توزيع الدخل المباشر او غير المباشر.

أ/ يكون اثر الانفاق العام على طريقة توزيع الدخل الوطني مباشرا بزيادة القدرة الشرائية لدى بعض الافراد عن طريق منح الإعانات النقدية او لدى بعض الوحدات الإنتاجية عن طريق المباشر [41].

ب/ يكون أثر الانفاق على طريقة توزيع الدخل الوطني غير مباشر عن طريق تزويد فئات معينة ببعض السلع والخدمات بسعر اقل من سعر تكلفته وذلك بدفع اعانات استغلال للمشاريع التي تنتج هذه السلع والخدمات، كذلك عندما يحصل بعض الافراد على سلعة او خدمة تؤديها الهيئات العامة بلا مقابل او بمقابل يقل عن سعر التكلفة.

1-3 الاثار المباشرة للنفقات العامة على التشغيل ومستوى الأسعار:

---

[40] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص-ص. 103.

[41] حسن مصطفى حسين، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1987، ص، ص.34،33.

1-3-2-الاثار المباشرة للنفقات العامة:

ان الانفاق الحكومي على الاستثمار والاستهلاك وزيادة صافي ما في حوزة الافراد من أصول هي اهم انواع الانفاق الحكومي اثرا على حجم التوظيف بحسب ترتيب الأهمية النسبية المعقودة لكل منهما والعلاقة بينهما وبين حجم التوظيف طردية.

هذا و يؤثر الانفاق الحكومي في التوظيف عن طريق زيادة او نقص الطلب الفعال فزيادة الانفاق الحكومي مع بقاء الانفاق الخاص ثابتا يؤدي الى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع و الخدمات مما يزيد من حجم التوظيف، و بديهي انه لو نتج عن التوسع في الانفاق الحكومي نقص في الانفاق الخاص فان هذا يؤدي الى نقص في حجم التوظيف [42].

وبصورة عامة يمكن القول ان السياسة الانفاقية لها مساهمتها الهامة في تحقيق العمالة او التشغيل سواء من خلال المحافظة على قيام القطاع الخاص وترقية دوره في الاقتصاد والحياة الاجتماعية للمجتمع او عن طريق المشروعات العامة، او من خلال سبل أخرى تلجا اليها الدولة قصد تحقيق مستوى اعلى من العمالة.

1-3-2 الاثار المباشرة للنفقات العامة على مستوى الأسعار:

لا تتحد الأسعار المختلفة بفعل قوى العرض والطلب فقط، بل تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريقة مباشرة او غير مباشرة هذا التدخل الذي أصبح في الاقتصاد الحديث منظما وهاما سواء نتيجة للمطالبة بتدخل الدولة او بتدخلها تلقائيا.

وفي الواقع ان اثار النفقات العامة على مستوى الأسعار تتحدد تبعا لحجم هذا الانفاق وهدفه وطبيعته وطريقة تغطيته والوضع الاقتصادي القائم.

---

[42] عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النشر العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص59.

خلاصة الفصل:

تتميز السوق النفطية بعد الاستقرار نتيجة لخضوعها التضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، ولعل ذلك نتيجة ما نلمحه من خلال الازمات السعرية المتتالية التي مرت بها والتي انعكست تارة بالإيجاب وتارة أخرى بالسلب على مختلف اقتصاديات دول العالم.

وتعتبر سنة 1973 بمثابة منعرج تاريخي في الصناعة النفطية فقد كانت نهاية عصر لنفط الرخيص وبداية عصر جديد تملك فيه الدول المنتجة والمصدرة للبترول الحق في إعطاء ثرواتها النفطية العالية الجودة قيمتها الحقيقية وانهاء عصر احتكار الشركات النفطية لحق التسعير دون مراعاة مصالح هذه الدول التي تعتبر البترول مصدر رئيسيا في تكوين مواردها المالية.

الفصل الثاني

واقع أسعار البترول

والنفقات العامة في الجزائر

- **تمهيد:**

تتعدد مفاهيم الطاقة فهناك الطاقة المائية الطاقة الشمسية والطاقة النووية. ولقد استعمل الإنسان الطاقة منذ زمن بعيد في تلبية احتياجاته وكان الفحم هو المصدر الأساسي للطاقة في العالم، لكن اكتشاف البترول وتوجه الإنسان إلى استخدامه من أجل الحصول على الطاقة، قلل من الاعتماد على الفحم.

وقبل الغوص في هذا البحث لابد من توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات الفنية والاقتصادية الخاصة بمادة البترول وهذا من أجل التسهيل على القارئ فهم المصطلحات المستعملة وإعطاء صورة مكتملة حول البترول، آخذين بعين الاعتبار العوامل والمؤثرات التي تتدخل فيه.

كل هذا من خلال المباحث التالية

المبحث الأول: واقع النفط في الجزائر.

المبحث الثاني: النفقات العامة في الجزائر.

المبحث الأول: واقع النفط في الجزائر

تكمن أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال العوائد النفطية التي تدرها هذه السلعة، والتي تساهم بحجم كبير في إجمالي الصادرات الكلية والإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة في شكل إيرادات جبائية، وكذا في الناتج المحلي الإجمالي، هذا بالإضافة إلى باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية، هذا ما جعل هذه الثروة تحظى باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية الجزائرية في إطار محاولة حماية هذه الثروة وتطويرها.. وهذا ما سنتحدث عنه في هذا المبحث.

1-المطلب الأول: النفط في الجزائر

1.1 تاريخ النفط في الجزائر:

مر النفط منذ اكتشافه أول مرة في الجزائر سنة 1915 من طرف فرنسا إلى غاية تأميمه سنة 1971 من طرف السلطات الجزائرية بعدة محطات تاريخية سنوجزها فيما يلي:

- **النفط قبل الاستقلال:**

يعود تواجد النفط في الجزائر جيولوجيا إلى آلاف السنين، إلا أن بداية اكتشافه على الطبيعة واستغلاله الصناعي كثروة فكان مع بداية القرن العشرين.

فأول اكتشاف للنفط في الجزائر كان بشر تليوانيت (Tliouantet) جنوب غرب غليزان سنة 1915، إضافة إلى بتر واد قطرين جنوب سور الغزلان.

إن احتلال النفط المركز الأول كمصدر أساسي واستراتيجي للطاقة في العالم، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، دفع بفرنسا إلى تكثيف الجهود عن طريق البحث والتنقيب من أجل اكتشافها لآبار نفط جديدة على الأراضي الجزائرية في بداية الخمسينيات، بواسطة مجموعة

من الشركات العاملة في هذا المجال مثل: الشركة الفرنسية للبترول، وشركة تنقيب واستغلال البترول في الصحراء.[1]

فكان اكتشاف أول بتر لها خلال هذه الفترة سنة 1952 وهو حقل برقة بالقرب من عين صالح، ثم حقل إيجلس سنة 1954، وفي جانفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر نفطية هامة في الصحراء الجزائرية وهو حقـل عجيلية، وفي جوان من نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر وهو حقل حاسي مسعود، بحيث تعتبر هذه الحقول حاليا من أكبر الحقول النفطية في الجزائر، إذ تنتج ما قيمته 400 ألف برميل يوميا ما يعادل ثلث حصة الجزائر داخل منظمة الأوبك، الأمر الذي دفع بفرنسا آنذاك إلى تشجيع رؤوس الأموال سواء الفرنسية منها أو الأجنبية من أجل الإسراع في الكشف عن المزيد من الثروات النفطية واستغلالها.

وفي هذا الخصوص ومع تزايد أطماع فرنسا في استراف الثروات النفطية الجزائرية بدأت السياسة النفطية في فرنسا بالتبلور، فقامت سنة 1957 بإنشاء دستور منظمة دول الصحراء المشتركة Torganisation commune des région sahariennes (OCRS)[2] والذي كان الهدف الظاهري من وراء إنشاء هذه المنظمة هو تطوير المناطق الصحراوية اقتصاديا واجتماعيا، ثم توجهت بعد ذلك إلى تأسيس الإطار القانوني الداخلي من أجل تنظيم أنشطة شركات النفط، وجاء هذا القانون في شكل أمر خاص صدر بإسم قانون البترول الجزائري le cod pétrolier saharien (CPS) رقم 58/1112 الذي صدر في 22/11/1958، وشمل هذا القانون ثلاثة أوامر، تلاها مرسومي تحديد القواعد الجبالية

[1] Mustapha Baba-Ahmed, L'algérie : diagnostic d'un non-développement, L'Harmattan, Paris, France, 1999, p 25

[2] Hosine Malti, Histoire secrète du pétrole algérien, Marinoor, Alger, 1997,p 23.

والأطر القانونية للاستكشاف والاستغلال والنقل للمواد النفطية في الصحراء والذي حل محل قانون المناجم الفرنسي.[1]

وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار بين الجزائر وفرنسا في 18 مارس 1962 تمّ التوقيع على اتفاقية إيفيان والّتي تضمنت أحكاما وبنودا فيما يخص المسائل النفطية.

- **النفط بعد الاستقلال:**

لقد مر تاريخ النفط في الجزائر في هذه الفترة بمرحلتين هامتين هما:

أولا: قبل التأميم: شهدت هذه المرحلة مجموعة من الأحداث تتلخص فيما يلي:

أ. اتفاقيات إيفيان 1962:

إن أهم المسائل النفطية التي تضمنتها هذه الاتفاقية هي[2]:

إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي.

استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض.

إعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية.

إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية.

ب.إنشاء الشركة الوطنية سونطراك SONATRACH":

بعد فشل اتفاقية إيفيان في استرجاع الجزائر لسيادتها على ثرواتها الطبيعية، قررت إنشاء الشركة الوطنية سونطراك SONATRACH" (الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات)

---

[1] Hosine Malti, Ibid,p 27.

[2] **زغيب شهرزاد وحليمي حليمة، القطاع النقطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11، الجزائر، أوت 2008، ص 04.**

في 31-12-1963 وذلك بموجب المرسوم ،63/491، وقد انحصر نشاطها في البداية فقط بنقل وتسويق المحروقات فقط، ليتطور تدريجيا ويشمل جميع الصناعة النفطية الجزائرية وذلك في وقت قياسي مقارنة بما وصلت إليه اليوم إذ أصبحت من أكبر الشركات النفطية في العالم.

ت.إتفاق جويلية 1965:

لقد مثلت هذه الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي، ويعتبر الأول من نوعه، فبموجب هذا الاتفاق، شاركت الجزائر في ديسمبر من نفس العام، في جميع مراحل البحث، واستغلال الحقول، تجهيز وتوزيع النفط، وبالتالي الاعتراف بدور المشغل، المدير والبائع لترولها الخاصة.[1]

ثانيا: بعد التأميم: بعد الاستقلال اختارت الجزائر النهج الاشتراكي، فقد كان العامل الإيديولوجي مساعدا القرار التأميم، على أساس أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثروة.

ولقد نص مؤتمر طرابلس 1962 على وجوب تأميم كامل للثروات المنجمية ومنها المحروقات، وبالرغم من ذلك فإن اتفاقيات إيفيان أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية تلزم بها الجزائر بحفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا، بما فيها النظام الجبالي المطبق على هذه الشركات والذي لم يعد يتماشى ومصالح الجزائر.

ولقد باشرت الحكومة الجزائرية مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر، لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية، فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة.

[1] – Mustapha Baba-Ahmed, Ibid, p 28.

فكان تاريخ فيفري 1971 هو موعد التأميم بإعلان إلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سونطراك[1] بحيث أتمت الجزائر %51% من أسهم شركتي البترول الفرنسيتين، وشركة البترول الفرنسية سنة 1981، وشمل استيلاء الجزائر على الشركات العاملة في حقل الغاز ووسائل نقله، فاضطرت فرنسا إلى قبول التعويضات عن أسهمها، غير أن الجزائر لم تؤمم الشركات الأمريكية.[2]

ولكن بالرغم من العراقيل التي واجهتها الجزائر من فرنسا، إلا أنها استطاعت تخطي تلك العقبة وبسط نفوذها على جميع ثرواتها الطبيعية، كما دفعها هذا إلى سن قوانين جديدة أكثر قدرة على تسيير القطاع والتي كان آخرها القانون 05/07 الصادر بتاريخ : 2005 المعدل والمتمم بالأمر 06/10.

2-المطلب الثاني: تطور العائدات النفطية وموقعه في الاقتصاد الجزائري:

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية هامة أهلتها إلى أن تحتل وزنا مهما في السوق النفطية العالمية اليوم، باعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذه النقطة . من خلال معرفة حجم الاحتياطي النفطي وكذا الطاقة الإنتاجية للجزائر.

1.2 الاحتياطات النفطية:

تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة الخامسة عشر عالميا من حيث الاحتياطي النفطي، بحيث تتركز معظم هذه الاحتياطات في الجنوب الشرقي للبلاد، بحيث يحتوي حاسي مسعود على 70%

---

[1] عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 30-31

[2] نعيم الظاهر، دراسات في الواقع الا اعي دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص 85.

من إجمالي الاحتياطي النفطي، إلا أن هذه الاحتياطات في تزايد مستمر وهذا منذ تأميم الجزائر للمحروقات سنة 1971 إلى غاية يومنا هذا، نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة من أجل الزيادة في اكتشاف المزيد من الآبار النفطية الجديدة التي من شأنها أن تعزز استمرار عمر النفط في الجزائر و الجدول التالي يبين لنا تطور احتياطي النفط حلا الفترة الممتدة من (1971-2013).

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الاحتياطي	9840	9740	7640	7700	7370	6800	6600
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الاحتياطي	6300	8440	8200	8080	9440	9220	9000
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1992
الاحتياطي	8820	8800	8500	9200	9236	9200	9200
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الاحتياطي	9200	9979	9979	10800	11200	11314	11314
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاحتياطي	11314	11314	11314	11800	11350	12270	12200
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200

Source: Organization of opec, Annual Statistical Bulletin,2005, p19, 2007, P17,2014,P 22.

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن مستوى احتياطي النفط في الجزائر لم يسجل أي انخفاض حـاد منذ تأميم المحروقات سنة 1971 ، وإن ما يمكن ملاحظته أن هناك بعض

حالات التذبذب التي سجلت في فترات متفرقة منذ بداية السبعينات إلى غاية 2004 ليسجل أعلى مستوى له سنة 2005 بمقدار 12270 مليون برميل، ليدخل في مرحلة استقرار منذ 2006 إلى غاية 2013 بما يعادل 12200 مليون برميل في السنة.

2.2 الطاقة الإنتاجية:

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا، والمرتبة الثانية عشر في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية، هذا ما أدى بها إلى أن تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، وهذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها الجزائر في إنتاج النفط الخام وذلك منذ تأميم المحروقات سنة 1971، فمنذ هذا التاريخ و الإنتاج النفط في الجزائر في تطور مستمر نتيجة الجهود المبذولة في الاستكشاف و البحث و التنقيب، وهذا ما يبينه لنا الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1971-2013) الوحدة: ألف برميل/ اليوم

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الإنتاج	785,4	1062,3	1097,3	1008,6	982,6	1075,1	1152,3
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الإنتاج	1161,2	1153,8	1019,9	797,8	704,8	660,9	695,4
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الإنتاج	672,4	673,9	684,2	656,6	727,3	789,9	803,0
السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإنتاج	756,5	747,3	752,5	752,5	806,7	846,1	827,3
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإنتاج	749,6	796,0	776,6	729,9	942,4	1311,4	1352,0
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013
الإنتاج	1368,8	1371,6	1356,0	1216,0	1189,8	1199,8	1202,6

من خلال الجدول رقم (02-02) نلاحظ أن إنتاج النفط في الجزائر منذ تأميم المحروقات سنة 1971 ارتفع بشكل ملفت للنظر بحيث بلغ مستوى الإنتاج سنة 1972 ما قيمته 1062,3 ألف برميل في اليوم، بعدما كان سنة 1971 حولي 785,4 ألف برميل في اليوم ليستقر بعد ذلك طوال فترة السبعينات، ليرجع ويسجل انخفاضا كبيرا وذلك خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينيات وكان ذلك بسبب الطفرة النفطية الثانية.

ومع بداية الألفية الجديدة وحسب ما يبينه الجدول رقم (02-02) دخل القطاع في حالة انتعاش ونتج عـن ذلك زيادة مستمرة في الإنتاج، بحيث عرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت بـ 1371,6 ألف برميل يوميا، وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية سنة 2007 فضلا عن زيادة الآبار المكتشفة خلال سنة 2007 بسبب الجهود التي

قامت بها الدولة، إضافة إلى إصدار قانون المحروقات 05/07 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات والامتيازات الكبيرة التي حصل عليها هؤلاء، فكان نتيجة هذا الإقبال الكبير للأجانب على الاستثمار داخل القطاع، إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت سنة 2008 انخفاضا في الإنتاج بسبب الأزمة المالية العالمية، ليستمر الانخفاض حتى سنة 2012 بحيث سجل الإنتاج في هذه السنة تحسنا نوعا ما مقارنة بالسنوات الفارطة بلغ 11998 ألف برميل يوميا، وهذا في ظل تزايد الطلب عليه بسبب تزايد الطل العالمي عليه، ليصل سنة 2013 إلى 1202,6 ألف برميل يوميا، نتيجة الاكتشافات الجديدة لآبار النفط في مناطق متعددة من الوطن بفضل الجهود الجبارة التي تبذلها سونطراك في هذا المجال.

3.2 أهمية القطاع النفطي في هيكل الاقتصاد الجزائري:

لقد تطور استغلال المحروقات في الجزائر منذ الاستقلال، حيث رصدت له الدولة ميزانيات هامة لتطوير عمليات البحث والتنقيب وصيانة الأنابيب والمحافظة على الآبار، الأمر الذي يسمح برفع الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي وتحسين شروط وظروف استغلالها، وتطوير المكامن المستكشفة وغير المستغلة وتحسين معدلات الاسترجاع في الأماكن المستغلة.

ولقد نمت القدرات الإنتاجية للنفط في الجزائر بسبب ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة، وكذا توافر وسائل حديثة للبحث والتنقيب وزيادة في حجم الاستكشافات المحققة في الجزائر. وهو ما جعل النفط يساهم في دعم النمو الاقتصادي، توسيع دائرة التشابك القطاعي بين القطاعات الموجودة في الاقتصاد الوطني، تأمين المداخيل المطلوبة من العملة الصعبة، تغطية المخططات الاقتصادية التنموية، دعم المدخرات الوطنية وتغطية الصادرات المتزايدة.

وقد تطورت نشاطات البحث والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في الجزائر بعد منحه للشراكة أمام المستثمرين الأجانب عام 1986، حيث سمح هذا الإجراء بزيادة عدد

الاستكشافات ومستوى الاحتياطات المؤكدة، وهذا بعد جملة من الإصلاحات التي عملت عليها الدولة من خلال تطوير وتحديث النظام المسير لقطاع المحروقات، وكذا قدرة القطاع على مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية، وتطورات قدرات الإنتاج والتخزين والتوزيع للدول المصدرة للنفط المنضوية تحت لواء منظمة أوبك أو خارجها.

وقد بدأت الإصلاحات العميقة لهذا القطاع من خلال قانون المحروقات في 28 جويلية 1999 [1] ثم القانون الصادر في 28 أفريل 2005، حيث قامت الدولة بتطوير الإجراءات والتدابير التي من شانها زيادة مصادر المحروقات ودرجة البحث والتنقيب عن الحقول النفطية والغازية الجديدة وتحسين مدرات الاستغلال وتحسين إنتاجية والمكامن القديمة، وتطوير الهياكل القاعدية التحتية لتكرير وتمييع الغاز الطبيعي وتطوير أساليب وقواعد نقل البترول والغاز الطبيعي، كما سمح الانضمام المبكر للجزائر في منظمات النفط العالمية بزيادة القدرات التفاوضية على مستوى الإنتاج والأسعار.

وقد حافظت الجزائر على مستوى احتياطيات مؤكدة ثابتة من النفط الخام قدرت بـ 12.2 مليار برميل في نهاية السنة، وهو ما يمثل نسبة 0.97% من إجمالي الاحتياطيات المؤكدة في العالم ونسبة 1.30% من إجمالي احتياطي منظمة أوبك سنة 2019، وحصة 1.72% من إجمالي ما تملكه مجموعة الأقطار العربية المصدرة للنفط، وهذا رغم الاكتشافات الجديدة لحقول النفط والذي وصل سنة 2019 إلى 07 حقول جديدة[2].

ويتركز الاحتياطي النفطي في الجزائر في منطقة حاسي مسعود بـ 52% من إجمالي الاحتياطي الموجودة، أما على مستوى الإنتاج فقد انخفضت حصة الجزائر من إنتاج النفط الخام من 1157 ألف برميل يومياً سنة 2015 إلى 954.20 ألف برميل يومياً سنة

[1] قانون رقم 99-09 المؤرخ في 28-07-1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة، الجريدة الرسمية، pdf ،https://www ،joradp ، dz/FTP/Jo-Arabe/1999/A1999051، ص 04.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي ،2020 الكويت،2020 ، ص 08-20.

2019، وهو ما يمثل 1.09% من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط، وحصة 3.18% نسبة إلى منظمة أوبك ونسبة 4.04% إلى مجموع الأقطار العربية المصدرة للنفط، تطبيقا لاتفاق الجزائر الذي تم بمناسبة اجتماع دول منظمة أوبك، حيث تم الاتفاق على خفض الإنتاج للتأثير على مستوى الأسعار[1].

4.2 أثر قطاع النفط على الأسس الاقتصادية في الجزائر

يؤسس قطاع المحروقات في الجزائر سواء النفط والغاز الطبيعي كامل أركان الاقتصاد الوطني منذ استقلال الجزائر سنة 1962 ، وخاصة بعد تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971 وعودة السيطرة التامة والكاملة على الموارد النفطية لصالح الدولة، فهو القاطرة الأساسية التي يبنى عليها الاقتصاد الوطني وهو الممول الرئيسي بالعملات الأجنبية التي تغطي حاجيات الدولة من العالم الخارجي، ويمكننا الإشارة إلى أهمية قطاع النفطي على موازين الاقتصاد الجزائري من خلال تأثيره على الميزان التجاري والميزانية العمومية.

- **أثر النفط على الناتج الداخلي الخام:**

يؤثر النفط في الناتج الداخلي الخام في الجزائر، من خلال القيمة المضافة التي يقدمها للاقتصاد الوطني، وقد وصل الناتج الداخلي الخام سنة 2019 بالأسعار الجارية إلى 20428.30 مليار دج منها 16438.0 مليار دج ناتج قطاع المحروقات، وقيمة 3990 مليار دج لقطاع المحروقات، أو ما يمثل نسبة مئوية قدرها 19.53%، هذا وقد وصلت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر سنة 2014 إلى 1627.03%.

- **أثر النفط على الميزان التجاري:**

[1] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، جامعة أم البواقي 14 البواقي، ص275.

يتضمن الميزان التجاري في الجزائر حصة هامة لصادرات قطاع المحروقات، حيث تشكل هذه الحصة عوائد الدولة من العملة الصعبة، وعليه فإن النفط يمثل حصة هامة من تكوين ميزان المدفوعات، ففي الربع الرابع من سنة 2019 وصل إجمالي الصادرات إلى 8798 مليون دولار منها 8314 مليون دولار لقطاع الطاقة ما يمثل 94.49% والباقي وقدره 484 مليون دولار بنسبة 5.51 صادرات خارج المحروقات تتمثل في مواد غذائية 1.14%، مواد أولية 0.22% مواد نصف مصنعة 3.94%، تجهيزات فلاحية، تجهيزات صناعية 0.00% وسلع استهلاكية 0.12% ، وهنا نلاحظ المساهمة المطلقة لقطاع المحروقات في هيكل الصادرات الوطنية مع هامش محدود لا يتعدى 5.51 بالمائة للقطاعات الأخر.[1]

أثر النفط على الميزانية العمومية تمثل الجباية البترولية حصة هامة من هيكل الموازنة العمومية في الجزائر، إذ خصص لها مجال خاص ضمن موارد الميزانية، وقد وصلت الجباية البترولية سنة 2019 إلى 2518.48 مليار دج ما يمثل 38.14% من إجمالي إيرادات الميزانية مقارنة بـ 40.17 سنة 2014، ويعود ضعف حصة الجباية غير البترولية في تكوين الإيرادات العامة إلى العديد من الأسباب المختلفة والمتشابكة فيما بينها.

3-المطلب الثالث: الأزمات النفطية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.

عرفت أسعار النفط تراجعا كبيرا في النصف الثاني لعام ،2014 يعتبر أكبر انخفاض شهدته الاسعار الأسعار منذ الأزمة العالمية لسنة 2008، ويمكن إبراز تطور أسعار النفط:

جدول رقم 3: تطور أسعار النفط خلال الفترة (جانفي 2012 إلى ديسمبر 2015)

الوحدة: دولار أمريكي/ برميل

[1] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، جامعة أم البواقي 14 البواقي، ص 28.

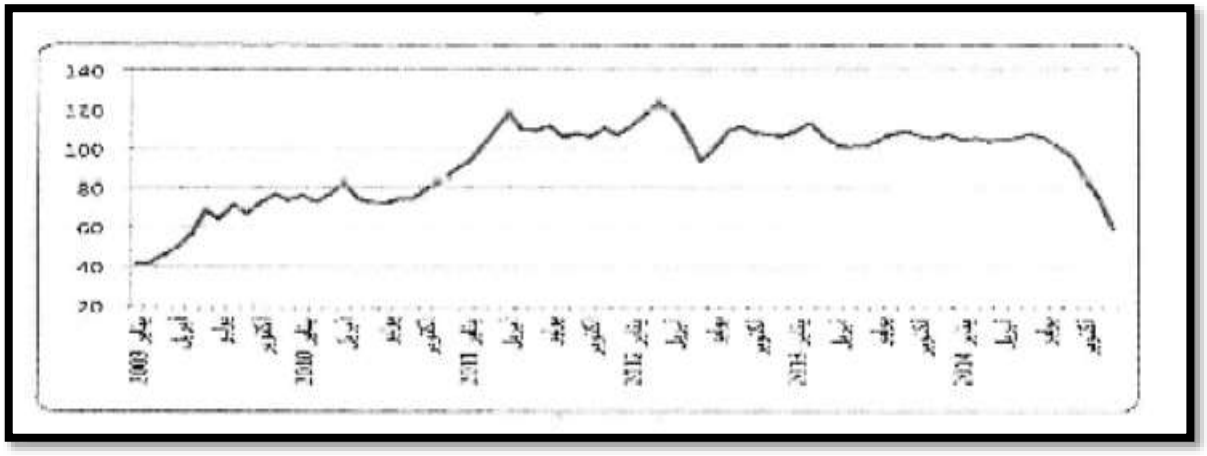
الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوث	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
2012	111.1	117.5	123.0	112.2	108.1	94.0	99.50	109.5	110.7	108.4	106.9	106.9
2013	109.3	112.8	106.4	101.1	100.7	101.0	104.4	107.5	118.7	106.7	105.0	107.7
2014	104.7	105.4	104.2	104.3	105.4	107.9	105.6	100.8	96.0	85.1	107.3	107.7
2015	44.4	54.1	52.5	51.3	62.2	60.2	54.2	45.5	44.8	45.0	40.5	33.6

المصدر: التقرير السنوي الإحصائي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لعام 2015، ص: 112

التقرير السنوي الإحصائي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لعام 2016، ص: 29

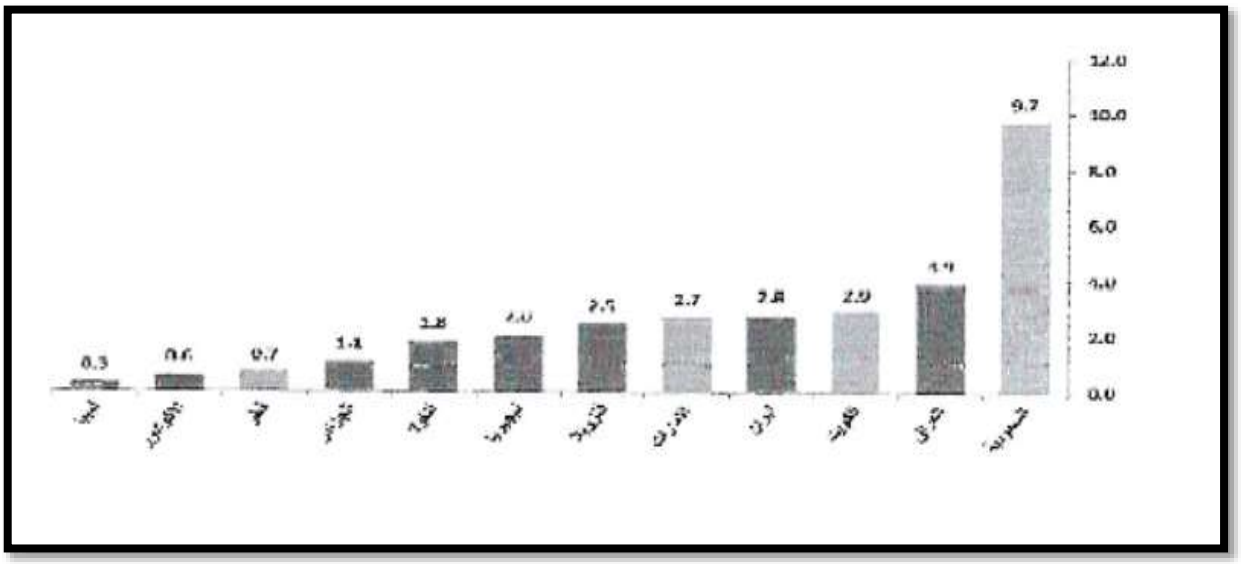
الجدول التراجع في الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، حيث تراجعت الأسعار من 104.7 دولار للبرميل شهر جانفي 85.10 دولار للبرميل شهر أكتوبر 2014 ليتواصل التراجع ليصل في جانفي 2015 إلى 44.4 دولار للبرميل، ووصل 201 إلى 40.5 دولار للبرميل، ليتهاوى في ديسمبر 2015 إلى 33.6 دولار للبرميل.

الشكل 01: المعدل الشهري لأسعار سلة الأوبيك بين عامي 2009 – 2014



المصدر: التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبيك، عدد 41 سنة 2014، ص 45.

الشكل 02: المعدل الشهري لسعر النفط لسلة الأوبيك ونسبة النمو لعامي 2014/2011.



4-المطلب الرابع: الجباية البترولية وعلاقتها بالإيرادات العامة في الجزائر:

من المنطقي في الميزانية العامة ان النفقات التي تصرفها الدولة تقابلها او تغطيها إيرادات تحصل عليها وتختلف هذه الإيرادات من دولة الى أخرى حسب ظروفها الاقتصادية وامكانياتها، فالجزائر مثلا النسبة الأكبر من إيراداتها تأتي من الجباية البترولية اذ تفوق 60% أحيانا مما دفع الى البحث بين هذه الأخيرة والنفقات العامة في الجزائر.

والجباية البترولية هي نوع من الإيرادات العامة تدرج نظريا ضمن الإيرادات الجبائية لكن الخصوصيات التي تميزه على بقية الإيرادات الجبائية هي التي جعلت المشرع الجزائري يفضل معالجتها في جزء منفصل خاص به، وهي تخضع لقانون خاص بها، حيث يمكن

اعتبارها على انها الضرائب البترولية التي تدفع مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك الدولة[1].

وهي تشكل أساسا من:

- رسم مساحي سنوي.
- اتاوة شهرية تدفع للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات.
- رسم الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة.
- ضريبة تكميلية على الناتج.
- الرسم على الارباح الإستثنائية.
- الرسم العقاري على الأموال غير المخصصة للاستغلال [2].

عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013.2014، ص 13.[1]

بشير يلس شاوش، المالية العامة، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 56.[2]

المبحث الثاني: النفقات العامة في الجزائر:

سوف يتم دراسة تطور وأسباب زيادة النفقات العامة في الجزائر واثارها الاقتصاديةودور الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة في الجزائر.

1-المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر:

يعكس تطور الانفاق العام تطور مسؤولية الدولة في التحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تحقق التنمية الاقتصادية تتميز السياسة الانفاقية في الجزائر بنمو معدلات الانفاق العام وتتأثر النفقات العامة بشكل مباشر بنمو او انخفاض الإيرادات العامة وهذه الأخيرة لها أثر مباشر بتقلب أسعار النفط وبالتالي فان النفقات العامة هي الأخرى تتأثر بهذه التقلبات[1].

وسنتطرق في هذا المطلب الى تحليل تطور اجمالي النفقات العامة ثم تطور نسبة النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي وبعدها تحليل تطور كل من النفقات التسيير والتجهيز.

1- التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر:

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة 1995 – 2007 بتصاعد معدل نمو الانفاق العام وهذا ما نطلق عليه بالسياسة الانفاقية التوسعية حيث يرتبط نمو الانفاق وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة.

---

[1] لوصيف محمد، "النفقات العامة في الجزائر في ظل الاصطلاحات الاقتصادية"، رسالة لنيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية فلاع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 128.

جدول رقم (2-05): نسبة تطور النفقات العامة في الجزائر:

الوحدة: مليار د ج

السنة	النفقات العامة مليار د ج	نسبة الزيادة
1995	561.8	
1996	724.6	28.97
1997	845.2	16.64
1998	876.2	3.66
1999	961.7	9.75
2000	1178.1	22.50
2001	1321	12.20
2002	1580.6	17.38
2003	1650.2	16.90
2004	1891.8	11.92
2005	2052	18.91
2006	2453	19.54
2007	3092.7	26.07

المصدر: من اعداد الطالبة من خلال معطيات وزارة المالية بناءا على احصائيات المديرية العامة للميزانية 1995 الى 1998، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2002-2004-2007.

من خلال تحليل المعطيات الجدول نلاحظ ان النفقات في الجزائر متزايد كأي دولة غير ان نسبة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة الى أخرى و أحيانا ترتفع هذه النسبة و أحيانا تنخفض، و ذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة و السياسات التي تنتهجها الدولة، فمثلا نلاحظ ان نسبة الزيادة من سنة 1999 الى 2000 قدرت ب 22.5% و ذلك يعني زيادة حجم النفقات العامة بمبلغ 627.2 مليار دينار جزائري، و هذا نتيجة الارتفاع في أسعار البترول حيث ارتفع سعر البرميل النفط من 17.5 دولار امريكي سنة 1999 الى 27.5 دولار امريكي سنة 2000، و بالتالي ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي تعتبر عائدا مهما للإيرادات العامة للدولة.

كما نلاحظ ان نسبة الزيادة من سنة 2006 الى سنة 2007 قدرت ب 26.07%وهذا كان نتيجة لسياسة إنعاش النشاط الاقتصادي من خلال مختلف برامج النفقات العامة التي طبقتها الجزائر مستغلة في ذلك ارتفاع أسعار البترول.

حيث عرفت النفقات العامة في الجزائر تزايد نسبة 83% خلال فترة 2003-2007 ووصلت الى 3092.7 مليار د ج في سنة 2007 مقابل 1690.2 مليار د ج سنة 2003.

2- تطور النفقات العامة بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج الإجمالي المحلي من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على حجم النفقات العامة لأي دولة حيث يتزايد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج المحلي، ويمكن ابرازحصة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-06): حصة النفقات العامة من الناتج الإجمالي المحلي:

الوحدة: مليار د ج

السنة	النفقات العامة	الناتج المحلي الاجمالي	النسبة من الناتج المحلي الاجمالي
1995	561.8	2004.99	28.02
1996	724.6	2570.02	28.19
1997	845.2	2780.16	30.40
1998	876.2	2830.40	30.95
1999	961.7	3238.20	29.69
200	1178.1	4123.5	28.57
2001	1321	4260.8	31
2002	15806	4537.7	34.83
2003	1690.2	5247.5	32.2
2004	1891.8	6135.9	30.83
2005	2052	7544.1	27.20
2006	2453	8463.5	28.96
2007	3092.7	9589.6	32.93

المصدر: من اعداد الطالبة من خلال معطيات وزارة المالية بناءا على احصائيات المديرية العامة للميزانية 1995 الى 1998، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2002-2004-2007.

PIB 1995-1998, ONS, rétrospective stat 1970-2000, éd 2005.

ان حصة النفقات العامة في الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي في حدود الثلث لأنها محصورة ما بين 27.20 %و34.83% فبعد ان كانت حصة النفقات 28.02% سنة 1995 شهدت ارتفاعا الى نسبة 34,83 % في سنة 2002 كأعلى نسبة سجلتها خلال فترة الدراسة , و بهدا نستنتج انه كلما زاد حجم الناتج المحلي الاجمالي زادت النفقات العامة .

برغم من كون النفقات العامة في الجزائر تمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الاجمالي , الا انها لا تزال لا تحقق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد , فهناك العديد من القطاعات لا تحظى الا بالجزء القليل من مجموع النفقات , كما انه هناك نقص في الخدمات المعنية المقدمة لافراد كخدمات الصحة و غيرها رغم ان هدف النفقات في عصرنا اصبح اجتماعيا اكثر منه اقتصاديا

3-تحليل تطور هيكل النفقات العامة (التسيير والتجهيز):

-سنين تطور كل من النفقات التسيير والتجهيز في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-07) : تطور كل من النفقات التسيير و التجهيز من 1995-2007

الوحدة: مليار دج

السنة	نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
1995	444.6	79.13	117.2	20.86
1996	550.6	75.98	174	24.01
1997	654.6	76.14	20.6	24.91
1998	643.3	75.81	211.1	24.09
1999	774.8	80.56	186.9	19.43
2000	856.2	72.67	321.9	27.32

2001	963.6	72.94	357.4	27.05
2002	1097.6	69.44	452.9	28.65
2003	1122.8	66.43	567.4	33.56
2004	1251.1	66.13	640.7	33.86
2005	1245.1	60.67	806.9	39.32
2006	1437.9	58.61	1015.1	41.38
2007	1672.9	54.08	1420.1	45.91

المصدر: اعداد الطالبة من خلال معطيات وزارة المالية بناء على احصائيات المديرية العامة للميزانية 1995 الى 1998، التقرير السنوي لبنك الجزائر 202-2004-2007.

1- تحليل تطور نفقات التسيير:

عند دراسة النفقات التسيير خلال الفترة من 1995 الى 2007 نلاحظ انها تتزايد من سنة الى أخرى ويعود سبب هذا الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم لإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، التعليم والصحة .... الخ.

وخلال فترة 1995-1999 نلاحظ ان نفقات التسيير ارتفعت الى حد اقصى من اجمالي النفقات ب 80.56% أي ب 774.8 مليار دج بخلاف السنوات السابقة للفترة وهذا ما يوضح أثر الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

اما خلال فترة 2000-2004 فان نفقات التسيير أصبحت اقل مستوى في ارتفاع بالنسبة للفترة السابقة ان انخفضت نسبة نفقات تسيير الى اجمالي النفقات العامة من 80.56% سنة 1999 الى 66.13% سنة 2004.

اما إذا نظرنا الى نفقات تسيير من حيث قيمها نلاحظ انها في تزايد مستمر خلال هذه الفترة اذ ارتفعت من 774.8 مليار دج سنة 1999 الى 1251.1 مليار دج سنة 2004.

اما خلال فترة 2004-2007 نلاحظ ان نسبة نفقات التسيير بالنسبة لإجمالي النفقات العامة في انخفاض مستمر اذا انخفضت من 66.13 % سنة 2004 الى 54.08% سنة 2007، اما اذا نظرنا الى نفقات التسيير كقيمة مطلقة نجدها في تزايد مستمر حيث ارتفعت من 1251.1 مليار دج سنة 2004 الى 1672.6 مليار دج سنة 2007 لا تزال نفقات التسيير من حيث حجمها في نمو و ارتفاع اكثر من نفقات التجهيز و ذلك نتيجة ارتفاع نفقات المستخدمين التي تمثل ثاني اهم بند في نفقات التسيير بعد التحويلات الجارية بنسبة 16.6% مقابل 6.9% في سنة 2005 و 7% في سنة 2006، كما ارتفعت منح المجاهدين ب 13.7% و المصالح الإدارية و المستشفيات و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ب 12.9 % .

اما التحويلات الجارية خارج المصالح الإدارية فقد سجلت اقصى ارتفاع لها بواقع 28.4% سنة 2007 و26.2%سنة 2006، اما بالنسبة لخدمة البث العمومي فهي في تنازل مستمر طوال الفترة 2003-2006 وذلك تبعا للتسديدات المسبقة لجزء كبير من الدين العمومي الخارجي حيث سجلت زيادة ب 8.3% ناتجا أساسا عن زيادة الدين العمومي الداخلي.

2- تحليل تطور نفقات التجهيز:

عند دراستنا لنفقات التجهيز خلال الفترة 1995-2007 نلاحظ ان نسبتها تقل من نفقات التسيير يمكن تقسيم تطور نفقات التجهيز وفق الفترات التالية:

الفترة 1995-1999 خلال هذه الفترة نلاحظ ان نفقات التجهيز سجلت أدنى انخفاض ب 19.43%من اجمالي النفقات العامة مقارنة بسنتي 1997-1998 اين كانت نسبتها تمثل 24.91%، 24.09% على الترتيب ويمكن تسيير ذلك نتيجة التدابير السياسية الحذرة التي

اتخذت بعد تقلبات أسعار النفط خلال سنة 1998 وخلال الثلاثي الأول من سنة 1999 بالإضافة الى الإجراءات المتعددة يوقف بعض الاشغال الكبرى التي تسرع في إنجازها ميدانيا ولم تنتهي اشغالها في الوقت المحدد.

اما خلال فترة 2000-2004 نلاحظ ان نفقات التجهيز بدأت في الارتفاع من سنة الى أخرى حيث بلغت سنة 2000 الى مبلغ 321.9 مليار دج أي نسبة 21.3% من اجمالي النفقات العامة ثم انتقلت الى مبلغ 64.07 مليار دج سنة 2004، ويرجع السبب في ذلك الى برنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي تبنتها الحكومة في إطار مخططات الانتعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

اما الفترة 2004-2007 تميزت بمعدل نمو أسرع لنفقات التجهيز بالمقارنة مع نفقات التسيير حيث ارتفعت الأولى 76% من سنة 2005 وسنة 2007ومن بينهما 39.9 في سنة 2007 وارتفعت الثانية 34.3 من بينها 16.3 في سنة 2007، ويرجع السبب في ذلك الى الجهد الميزاني المخصص لإنعاش النشاط الاقتصادي من خلال مختلف البرامج النفقات العمومية.

2- المطلب الثاني: أسباب زيادة النفقات العامة بالجزائر:

1.2الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

الأسباب الظاهرية هي" مجموعة العوامل التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون الزيادة في الحاجات العامة وتتمثل في: [1]

- **تدهور قيمة النقود:**

[1] عيسى أنيسة بركان براق (2017) ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر تطورها ، أسبابها، ومتطلبات ترشيدها. مجلة الابداع ، ص 113.

يقصد بتدهور قيمة النقود انخفاض قوتها الشرائية ويظهر ذلك من خلال الارتفاع المضطرد في الأسعار، حيث يضطر المشتري لزيادة عدد الوحدات النقدية لشراء نفس الكمية من السلعة التي كان يشتريها بوحدات نقدية أقل، وبالتالي فهو يستفيد من نفس المنفعة لكن بوحدات نقدية أكثر مع أن مسألة قياس المنفعة من السلعة تبقى مسألة ذاتية ويعتبر تدهور قيمة النقود السبب الغالب في زيادة النفقات العامة.

- **توسع مساحة الدولة وزيادة عدد السكان:**

تعتبر زيادة النفقات العامة الناتجة عن توحد دول مع بعضها البعض تحت دولة واحدة، أو زيادة عدد السكان زيادة ظاهرية فقط، ذلك أن زيادة النفقات العامة في هذه الحالة لم تكن بسبب التوسع في الخدمات العامة التي كانت تقدمها الدولة من قبل، وإنما إلى اتساع نطاق الحاجة لنفس الخدمات في المساحات الجديدة التي أضيفت إلى إقليم الدولة أو إلى مواجهة حاجات السكان المتزايدة من تلك الخدمات والمنافع العامة.[1]

- **إختلاف الطرق والتقنيات المحاسبية والمالية:**

تغير الطرق والتقنيات المحاسبة يؤدي إلى زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية، ومفاد ذلك أن الدول كانت فيما مضى تسمح لبعض الإدارات والمصالح العمومية التي كانت تحصل بعض الإيرادات بتغطية نفقاتها الخاصة مباشرة منها، ولا يسجل في الميزانية العامة إلا ناتج المقاصة بين الإيرادات والنفقات، وتعد هذه الطريقة في الحساب غير دقيقة؛ لأنها قد تدعو إلى التبذير والإسراف في النفقات العامة، ولذلك أصبح تقييد النفقات في الميزانية بشكل معزول عن الإيرادات؛ أي النفقات من جهة والإيرادات من جهة أخرى دون إجراء المقاصة بينهما، كما قد تعزو الزيادة الظاهرية إلى زيادة المدة موضوع التقرير عن المدة المعتادة وهي

[1] علي سيف علي المزروعي. (2012). أثر النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2003م). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 (العدد الأول)، ص 620.

سنة، وهذا ما يحدث عادة عند تعديل بدء السنة المالية، وعلى سبيل المثال من أول مارس إلى أول جانفي كل سنة.[1]

2.2 الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

الزيادة الحقيقية أو الفعلية للنفقات العامة هي تلك الزيادة التي تزيد في نصيب الفرد من النفقات العامة؛ وتؤدي إلى زيادة ما يحصل عليه من خدمات عامة، وتعكس الزيادة الحقيقية مستوى كفاءة النفقات العامة الذي يُعبر عن درجة الاستخدام الأمثل للمدخلات Imputs) المتمثلة في صورة نفقات عامة والمخرجات Out puts) التي تعبر عن السلع والخدمات المنتجة، وهناك عدة أسباب تؤدي إلى زيادة حقيقية في النفقات العامة نذكر منها:

- **التطور الاقتصادي لدور الدولة:**

ونقصد به تلك التطورات التاريخية لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ففي مرحلة الدولة الحارسة كانت النفقات محصورة في جانب تجهيز الجيش وشراء السلاح وكل ما يتعلق بحماية أراضيها وأفرادها من العدو الخارجي، بينما في مرحلة الدولة المتدخلة فالنفقات تكون أكبر من مرحلة الدولة الحارسة نتيجة لتوسع دور الدولة من الأمن والعدالة إلى التدخل في الاقتصاد لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

أما في مرحلة الدولة المنتجة فالنفقات تكون أكبر بكثير من المراحل السابقة لما تتطلبه من الإنفاق على المشاريع الاقتصادية المنتجة والبنية التحتية التي غالباً ما تتكفل الدولة بإنشائها نظراً لتكاليفها المرتفعة.

- **الأسباب الاجتماعية:**

1 مديحة الدغيدي. (1980) النفقات العامة السعودية، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز السعودية: الدار السعودية للنشر والتوزيع.

تتعلق الأسباب الاجتماعية لتزايد النفقات العامة بما ينفق على الأفراد من أجل تنمية مهارتهم المعرفية وتحسين صحتهم وكل ما يتعلق بتحقيق الرفاهية لهم، كما أن نمو الوعي الاجتماعي أدى لمطالبة الدولة بالقيام بوظائف لم تكن من قبل كتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل، والتأمين ضد البطالة والفقر والمرض وإنشاء مراكز الاهتمام بالمسنين والأطفال وملاجئ للهجرة غير شرعية، إلى زيادة حجم. النفقات العامة.

- **الأسباب الإدارية والسياسية:**

يزيد حجم النفقات العامة نتيجة لزيادة الهياكل الإدارية للدولة وهذا لما تتطلبه هذه الأخيرة من نفقات لبنائها وتجهيزها، إضافة إلى نفقات أجور القائمين عليها، كزيادة عدد الولايات والتمثيليات الدبلوماسية في الخارج.

- **الأسباب المالية:**

إن توفر الموارد المالية وتعدد الوسائل للحصول عليها يشجع الدولة على زيادة الإنفاق فالسهولة النسبية لعملية الاقتراض أخرجت القرض العام من مفهومه السابق باعتباره مصدراً استثنائيا للإيرادات العامة لا تستخدمه الدولة إلا نادراً، حيث تلجأ الدولة إلى إصدار سندات ذات فئات مختلفة لتشجيع الأفراد على الاكتتاب فيها وتغطية قيمة قرضها بشروط مناسبة كمنح إعفاءات من الضرائب، كما أن الدولة قد تلجأ إلى القرض الإجباري إذا أصبح القرض الاختياري لا يلبي احتياجاتها من الأموال اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة.[1] (الجنابي، بدون سنة نشر، صفحة 41).

- **أسباب عسكرية**

[1] طاهر الجنابي (بدون سنة نشر). علم المالية العامة والتشريع المالي. جامعة بغداد، ص 41.

وتعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة حيث تحتل نفقات الدفاع نسبة مرتفعة في أغلب الدول، وذلك نظراً لاتساع نطاق الحروب والاستعداد لها وما يترتب عن ذلك من تزايد الإنفاق العسكري، ولا يقتصر الأمر في أوقات الحروب فقط بل يزداد هذا الإنفاق حتى في أوقات السلم وهو ما تقتضيه الظروف الراهنة التي تتميز بتوتر العلاقات الدولية، وتتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب بين مختلف الدول بحسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي، ومن جهة أخرى تزداد النفقات العامة على جوانب معينة بعد انتهاء الحرب كدفع تعويضات وإعانات ومعاشات لضحايا الحرب، فضلاً عن نفقات إعادة البناء وتعمير ما دمرته الحرب في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي.[1]

- **تزايد النفقات بسب شراء التكنولوجيا:**

يتميز العصر الحالي بالاستخدام المكثف للتكنولوجيا في كل المجالات، وذلك لما لها من دور في تسهيل الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات، ولهذا تسعى الدول إلى اكتسابها واستخدامها لتحقيق المنفعة العامة، ولا شك أن هذا يتطلب أمول كثيرة من أجل شراء التجهيزات والمعدات الخاصة لذلك، كما أن التطور السريع للتكنولوجيا الحديثة قد يستدعي تجديد التجهيزات والمعدات السابقة التي لم يمضي على شرائها وقت كثير وهذا كله سوف يزيد من حجم النفقات ، فمثلاً في قطاع الاتصالات قد تشتري الدولة التجهيزات الخاصة بالجيل الرابع للهاتف ولكنها لا تتطابق مع استخدام الجيل الخامس فيتعين عليها شراء أجهزة جديدة خاصة بالجيل الخامس في حال ما قررت التوجه إلى الجيل الخامس.

ثانيا: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة.

[1] علي سيف علي المزروعي. (2012). أثر النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2003م). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 (العدد الأول)، 619.

1. قانون فاجنر:

لقد استمد فانجر قانونه من خلال تتبع مسار النفقات العامة لعدة دول أوروبية في القرن التاسع عشر، حيث خلص إلى نتيجة مفادها أنه " إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معين من النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة وهنا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني وهذا تحت تأثير التصنيع". [1]

وتبين من خلال هذا القانون أن زيادة النفقات العامة تكون أكبر من الزيادة في معدل نمو الناتج الوطني وهو ما نشاط الدولة وتدخلها وزيادة أدوارها، وانطلاقاً من الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك في أوروبا والتي تميزت بالتوجه نحو التصنيع فقد أعتبر فاجنر أن عملية التصنيع هي أساس الزيادة المضطردة في النفقات العامة وذلك للاعتبارات التالية: [2]

إن عملية التصنيع تؤدي إلى ظهور علاقات أكثر تعقيداً في النشاط الاقتصادي، مما يتطلب مزيد من الهياكل والوظائف العامة التي تقع على عائق الدولة قصد التكفل بالتشريع والحماية والتنظيم.

إن عملية التصنيع تحتاج إلى الاهتمام بالعنصر البشري من خلال الحاجة إلى مسايرة عملية التكوين والتعليم مع متطلبات عملية التصنيع، مما يستوجب زيادة النفقات العامة الخاصة بشراء وسائل ومعدات التكوين والتعليم وتدريب العمال. تقتضي عملية التصنيع ظهور تكنولوجيا جديدة قد لا يقوى القطاع الخاص على امتلاكها، وقد أعطى فاجتر مثال

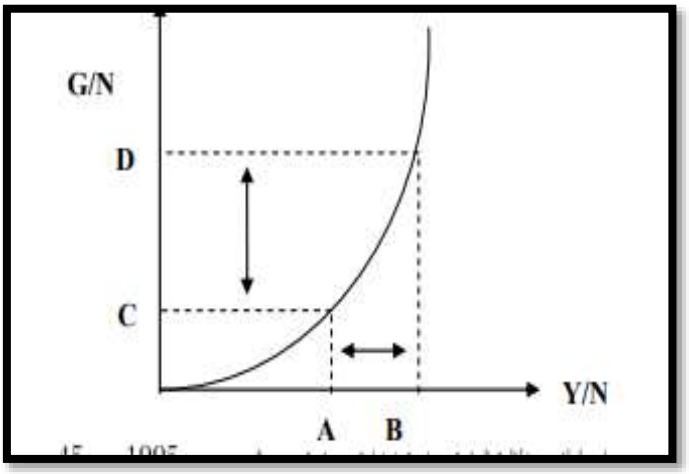
---

[1] عبد المولى السيد. (2003). الوجيز في المالية العامة مع إشارة خاصة للمالية العامة المصرية، دار النهضة العربية. ص88.

[2] Semedo, G. (2007). L'évaluation des dépenses publiques en France, Lois de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité. l'actualité économique, vol.83 (No.02), p. 126.

عن السكك الحديدية كمجال طبيعي لاحتكار الدولة، لما تتطلبه من تمويل ضخم لإنشائها أو تحديدها واستخدام التقنيات الحديثة في تشغيلها.

الشكل رقم (01) التمثيل البياني لقانون فاجنر



المصدر: علي لطفي، المالية العامة دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر، 1995، ص 45.

حيث Y/N يمثل نصيب الفرد من الدخل الوطني, G/N يمثل متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة.

ومن خلال الشكل نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة يزيد بمعدل أكثر من نصيب الفرد من الدخل الوطني، وهو ما تعبر عنه المسافة ABCD كما بين شكل

المنحى العلاقة الطردية بين زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني ومتوسط النفقات العامة وهو ما يعكس نفس العلاقة بين الدخل الوطني وحجم النفقات العامة.

يمكن صياغة قانون فاجنر رياضياً على النحو التالي: (قدي، 2005، صفحة 16) حيث:

$$G/Y=F\ (Y/N)$$

G حجم النفقات العامة، Y الدخل الوطني، N عدد السكان.

مع G/0Y0 أو أن مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل الوطني أكثر من الواحد.

ورغم التفسير الذي أعطاه قانون فاجنر لظاهرة تزايد النفقات العامة إلا أنه لم يسلم من بعض الانتقادات وهي: لقد ربط فاجنر ظاهرة تزايد النفقات العامة بزيادة معدل النمو الاقتصادي، في حين أهمل عدة جوانب أخرى منها الجانب السياسي وطبيعة النظام الاقتصادي. اهتم بالعوامل طويلة الأجل أكثر من العوامل التي تؤثر على التغيرات القصيرة الأجل لنمو النفقات العامة، كما أنه لم يهتم ببيان آلية وكيفية التغير في النفقات العامة.[1]

هناك جزء مهم من النفقات العامة يفسر بعدم كفاية النفقة العامة وعدم تحقيقها لأهدافها نتيجة للتبذير وهدر الموارد الاقتصادية.

2. أطروحة بيكوك وإيرمان:

تعتبر الدراسة التي قام بها بيكوك وإيزمان من أهم الدراسات التي تناولت ظاهرة تزايد النفقات العامة بعد فاجنر، حيث اعتمدا في دراستهما على تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي في المملكة المتحدة خلال الفترة 1890 1955 ويرون أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد لارتفاع النفقات العامة، وإنما هناك عوامل أخرى تحدث

[1]. موسى سيد حجازي. (2002). مبادئ الاقتصاد العام. بيروت: الدار الجامعية.

أغلبها في فترات الكوارث الطبيعية والحروب وأن النفقات بعد هذه الأزمات لا تنخفض بل تزداد إلى مستويات أعلى[1].

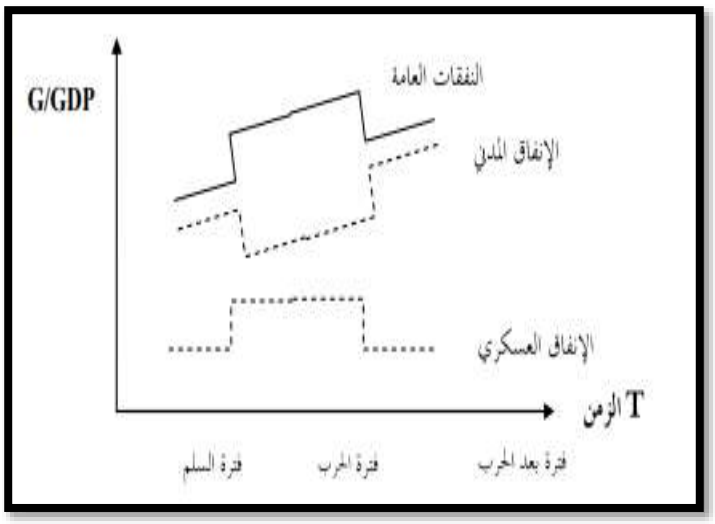
وحسب هذه الأطروحة أن الدولة لا تتوسع في النفقات العامة إلا بوجود موارد مالية، وتعد الضرائب أهم هذه الموارد ففي حالة السلم تظل الضرائب مستقرة إلى حد ما وذلك إستنادا إلى مبدأ "عبئ الضريبة المسموح به" ، فالأفراد لا يقبلون بزيادة الضرائب وهو ما يشكل عائق نحو زيادة النفقات العامة، لكن في حالة الكوارث والحروب تستلزم زيادة كبيرة في النفقات العامة وبذلك فالأفراد قد يقبلون برفع معدلات الضرائب أو القبول بضرائب جديدة من أجل تمويل الزيادة المفاجئة في النفقات العامة.

كما أن فترات الأزمات قد تبين بعض النقائض والمشاكل التي لم يتم تحديدها من قبل المتعلقة بتحصيل الموارد وهو ما يطلق عليه " أثر التفتيش". [2]

الشكل رقم (02): توضيح أطروحة بيكوك وايزمان

[1]. Henreksaon, M. (1990). Peacock and Wiseman's Displacement effect Areappraisal and a New test. vol 66 (No. 03), p. 248.

[2]. Henreksaon, M. (1990). Peacock and Wiseman's Displacement effect Areappraisal and a New test. vol 66 (No. 03), p. 248.



المصدر : Magnus Henrekson, Peacock and Wiseman's Displacement effect: A reappraisal and a New test, the European journal of political Economy, Vol 66 No 03, 1990, P 58.

3. قانون باركنسون Loi de Parkinson:

يرى باركنسون أن زيادة عدد الموظفين في الإدارة العامة، بغض النظر عن مدى احتياجاتها لهم سبب مباشرة في زيادة النفقات العامة للدولة، وقد توصل من خلال دراسة قام بها على القوات البحرية البريطانية إلى أن معدل الزيادة في الموظفين الإداريين وصل إلى 78% خلال 14 سنة أي بنسبة 56% كل سنة.[1]

4. نموذج التنمية وتزايد النفقات العامة عند Musgrave:

يربط Musgrave ظاهرة تزايد النفقات العامة بالمراحل التنموية التي تمر بها الدولة من إقتصاد بدائي يعتمد في الأساس على الزراعة ثم التجارة إلى إقتصاد صناعي، وركز في تحليله على فكرتين الأولى أن الدولة هي من تهتم بالمرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد،

[1]. c.Northcote, P. (2013). La Loi Parkinson.....et autres analyses de l'administration. P 19.a

والثانية أن الحاجات العامة غير الأساسية أو الكمالية تتناسب طردياً مع مستوى دخل الفرد.[1]

وعبر عنها بمرونة الطلب على الخدمات العامة، وعليه فإنه يرى أن التنمية تكون على ثلاثة مراحل مرحلة التطور الأولي، المرحلة المتوسطة للتنمية ومرحلة النضج .[2]

5. تفسير كوهن غوستاف (Cohn Gustav).

يرى "كوهن" أن ازدياد النفقات العامة يرجع إلى تقدم الفن الصناعي وانتشار الأفكار الديمقراطية، فتقدم الفن الصناعي كان له وقع خاص على الدفاع الوطني، حيث نشأ عن الثورة الصناعية تغير كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول، كما أدى ذلك إلى اتجاه كل دولة الانتفاع بمعارفها الفنية وآلاتها في الأغراض الحربية، وهو ما أضطرها إلى التسابق نحو التسلح لإحراز التفوق العسكري، كما أن تقدم الفن الصناعي نتج عنه ازدياد الحاجات الجديدة. [3]

وبالتالي تضطر الدولة إلى تلبية تلك الحاجات وهو ما يزيد من حجم النفقات العامة.

3-المطلب الثالث: الاثار الاقتصادية للنفقات العامة في الجزائر:

لقد أدى التطور في جميع الدول الى التوسع في الانفاق العام بصفة مستمرة والى تنوع وتغير هيكله واستخدامه هدف التأثير في الاقتصاد القومي وعلى كافة جوانب المجتمع سواءا

[1] إيمان بوعكاز (2015). أثر الإتفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011. جامعة باتنة.

[2] Chukwu, O. O. (2018). The Effecte of Public Expenditure on the Economic Growth in Nigeria (1980-2013). Journale of Economics and Sustainable Development, vol.09 (No 04), p. 03.

[3] محمود رياض عطية (بدون سنة نشر). أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر الاسكندرية، مصر: مطبعة دار نشر الثقافة.

كانت سياسية او اجتماعية او مالية وتتوقف الاثار الاقتصادية للنفقات العامة على عدة عوامل منها طبيعية هذه النفقات والهدف الذي ترمي الى تحقيقه وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها والوضع الاقتصادي السائد.

1. **الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:** تقوم النفقات العامة بالتأثير على الجوانب الاقتصادية من خلال جوانب عديدة:

- الدخل القومي.
- الاستهلاك والادخار والاستثمار.
- المستوى العام للأسعار.

أولا: الآثار المباشرة للنفقات العامة.

- **آثار النفقات العامة على الإنتاج القومي:**

نوعين من النفقات العامة: الاستثمارية والاستهلاكية

- تؤدي النفقات العامة (الاستثمارية) إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال تنمية وتطوير عناصر الإنتاج، وتؤدي النفقات العامة (الاستهلاكية) حال توجيهها إلى الجوانب الاجتماعية (التعليم، الصحة، الثقافة،،،) إلى رفع مستوى العمالة.

- دور النفقات المخصصة للإعانات والدعم وكذلك الأمن والقضاء في استقرار الطلب.
- يعتبر الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد:

الطلب الكلي = إنفاق استهلاكي + إنفاق حكومي + إنفاق استثماري + إنفاق خارجي

- النفقات الحقيقية: وهي المباشرة والتي تساهم في زيادة الدخل القومي والعملية الإنتاجية
- النفقات التحويلية: لا تهدف أساساً إلى زيادة القدرة الإنتاجية بصورة مباشرة.

- **التضخم والإنفاق العام:**

كلما ارتفع الطلب كلما استدعى زيادة العرض في السوق، إلا أن في بعض الحالات، لا يمكن زيادة العرض (زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد) لأسباب منها:

- التخلف الاقتصادي.
- وصول الاقتصاد إلى مرحلة التوظف الكامل، حيث يسبب ارتفاع الطلب إلى حدوث التضخم.

وبالتالي، فارتفاع حجم النفقات العامة في هذه الحالة لن يؤدي إلى زيادة الإنتاج، بل إلى التضخم.

مع المطالبات بإعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي، يمكن النظر إلى العوامل التالية:

- إمكانية تحويل الأنشطة العامة إلى القطاع الخاص (الخصخصة).
- نجاح أو فشل الدولة في عملية التنمية.
- فاعلية النفقات العامة وتطبيق مبدأ الكفاءة.

ثانيا: أثر النفقات العامة في المقدرة الانتاجية للاقتصاد القومي:

تتوقف على ثلاث عوامل أساسية:

- الموارد الانتاجية وهي العمل وراس المال والموارد الطبيعية والإدارة والتنظيم.
- مستوى التقنية المتاحة وأنواعها المستعملة في العملية الانتاجية وتكوين راس المال الثابت.
- التخصص وتقسيم العمل.

ثالثا: تؤثر النفقات العامة في المقدرة الانتاجية للبلد بطريقتين مباشرة وغير مباشرة:

- **الآثار المباشرة للنفقات العامة على المقدرة الإنتاجية:**

تعد النفقات العامة المخصصة لأغراض الاستثمار أي تكوين راس المال الثابت أو خلق رأس مال جديد احدى القوى المؤثرة مباشرة في القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي، فزيادة النفقات العامة الاستثمارية او الانتاجية تؤدي الى زيادة مقدار، الطرق, الجسور ...الخ، التي تسهم في زيادة الأصول الرأسمالية مثل المعدات قدرة الاقتصاد على الإنتاج أي أنه كلما زادة موارد المالية المخصصة للبلد ادى هذا الى زيادة انتاج الأصول الرأسمالية وبالتالي ازداد معدل تكوين راس المال الثابت وارتفاع مقدرته الانتاجية.

ان انفاق جزء اكبر من الموارد المالية في الاستثمار المادي او في سلع راس المال يساعد الانتاج القومي على الاستجابة بسرعة اكبر للزيادة في الطلب الكلي.

- **الآثار غير المباشرة للنفقات العامة على المقدرة الانتاجية:**

ان النفقات العامة المخصصة لرفع المستوى الصحي والتعليمي تعمل على تنمية راس المال البشري الذي يعد امرا حيويا لنمو الانتاجية فالإنفاق على التعليم والتدريب المهني يسمح باكتساب الخبرة والمهارة والإنفاق على الصحة يؤدي الى المحافظة على القوة الجسمانية وزيادة مقدرة الفرد على العمل.

حيث ان زيادة الاستثمار البشري عن طريق زيادة الانفاق على الصحة والتعليم والتدريب المهني يزيد من القدرة الانتاجية للاقتصاد حيث ان مقدار الانتاج المتحقق من موارد انتاجية معينة لا يعتمد على مجرد كمية هذه الموارد الاقتصادية المتاحة بل يتأثر بالبيئة التي تستعمل فيها الموارد وتعتبر المعرفة الفنية والمهارة والرعاية الصحية من العوامل الاساسية التي تؤثر على الانتاج حيث ان القدرة الانتاجية للاقتصاد تنمو وتزداد مع تحسن المعرفة الفنية والمهارات عن طريق التعليم والممارسة وليس فقط على الموارد الانتاجية المتاحة.

ومن ناحية اخرى زيادة في النفقات العامة المخصصة للضمان الاجتماعي والإعانات الاقتصادية تؤدي الى رفع دخول الأفراد الحقيقية يدفعهم الى زياد انفاقهم على السلع والخدمات الاستهلاكية والذي يقود الى زيادة قابليتهم على العمل.

رابعا: آثار النفقات العامة على الاستهلاك القومي.

وتكون على طريقتين مباشرة وغير مباشرة

- الآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك القومي:

يتألف جانب من النفقات العامة من الإنفاق الجاري على السلع والخدمات الاستهلاكية والمتمثل بمشتريات الدولة من الخدمات والأموال العامة الاستهلاكية اللازمة لتسيير مرافقها العامة المخصصة لشراء الأثاء والقرطاسية ..الخ، وإشباع الحاجات الجماعية أي كلما زاد طلب الحكومة على اصول الاستهلاك ادى الى زيادة مباشرة في مستوى الاستهلاك القومي حيث كلما زاد حجم الإنفاق الحكومي يؤدي الى ارتفاع مستوى الاستهلاك القومي.

- **الآثار غير المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك القومي:**

ينطوي هذا الإنفاق على اربع زوايا مختلفة:

الزاوية الأولى: إنّ زيادة النفقات العامة لشراء خدمات الموظفين تعمل على زيادة دخول العاملين فتدفع الى زيادة الإنفاق الإستهلاكي ويؤثر في زيادة الإستهلاك القومي والذي يؤدي الى زيادة الإنفاق القومي.

الزاوية الثانية: عندما تقوم الحكومة بزيادة انفاقها الاستثماري في بناء اصول مادية جديدة (مدارس , مشفى ...الخ) تعمل على زيادة الاستهلاك القومي بطريقة غير مباشرة اذ يترتب على انفاق الدولة الاستثماري توزيع دخول جديدة لمنتجيها متمثلة بأجور العمال، وأرباح للشركات وأرباب العمل حيث يخصص جزء من دخلهم للإنفاق على الاستهلاك والآخر للإدخار وهذا يؤدي الى زيادة الاستهلاك القومي.

الزاوية الثالثة: تستطيع الدولة من خلال المدفوعات التحويلة الاجتماعية التأثير على الاستهلاك القومي بمنح مبالغ نقدية لبعض الفئات الاجتماعية في حالات (البطالة والشيخوخة والعجز ..الخ)، حيث ان هذه التحويلات تشكل جزء مهم من دخول الأشخاص المستفيدين فإن ميلهم الحدي للاستهلاك يكون مرتفعا لذلك يوجه الشطر الأكبر منها الى الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية وهذا يؤدي الى التأثير على مستوى الاستهلاك الكلي.

الزاوية الرابعة: ان زيادة الإعانات الاقتصادية الممنوحة لبعض المنتجين تدفعهم الى تخفيض اسعار منتجاتهم الاستهلاكية الضرورية وهذا يؤدي الى زيادة الدخول الحقيقية للمستهلكين حيث ان زيادة الإنفاق او الطلب على هذه السلع الاستهلاكية يؤدي الى ارتفاع مستوى الاستهلاك القومي.

خامسا: أثر النفقات العامة في الادخار القومي.

إنّ النفقات العامة التي تخصص للتعليم والصحة تؤدي الى تنمية كفاءات ومهارات الأفراد وزيادة قدرتهم على العمل تعكس معدلات الأجور في العادة المتاحة من آلات

ومعدات (راس مال مادي) وخبرة الأفراد العاملين (راس مال بشري)، إذ تميل الأجور الى الارتفاع مع وفرة راس المال المادي وتطور التكنولوجية ومهارة قوة العمل والعكس صحيح.

ومع بقاء ألشياء على حالها يمكن القول ان توفر قوة العمل المقرونة مع زيادة الإنفاق المادي والبشري يؤثر ايجابيا على انتاجية العمل والدخل الحكومي المخصص للإستثمار حيث انه كلما زادت الموارد الاستثمارية للبلد المادية والبشرية ارتفعت انتاجية العمل ومعدل نمو الدخل ,وهناك عالقة طردية بين مستوى الإدخار والدخل ونلاحظ ان الإنفاق العام يؤثر على مستوى الإدخار القومي من خلال تأثيرة على انتاجية العمل والذي يعد مصدر مهم في تحديد مستوى الدخل، مثال قيام الدولة بتقديم اعانات اقتصادية لدعم السلع الضرورية من اجل رفع الدخول الحقيقية لذوي الدخول المنخفضة يعمل على زيادة مقدرتهم على الادخار ,جميع هذه العوامل تؤدي الى زيادة الدخل فيترتب على ذلك زيادة ذلك الجزء المخصص للإدخار.

4-المطلب الرابع: دور الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة في الجزائر.

قبل التطرق الى دور الجباية البترولية في تمويل الانفاق الجزائر يجب التعرف على مفهوم الجباية البترولية أولا ومن ثم ابراز العلاقة بين الجباية المتأتية من قطاع المحروقات والانفاق الجزائر.

1. الجباية البترولية:

تعتبر الجباية البترولية المورد الرئيسي للدول التي تعتمد في صادراتها على النفط، حيث أن حصيلة هذه الجباية تستخدم في تمويل النفقات العامة وامتصاص البطالة ودعم برامج النمو الاقتصادي.

1.1 مفهوم الجباية البترولية:

يمكن تعريف العوائد البترولية بأنها «تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد.[1]

2.1 محددات أسعار النفط:

إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة حيث من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن وتتحدد أسعار النفط وفق عدة عوامل نذكر أهمها:[2]

قانون العرض والطلب:

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، هناك عدد من العناصر التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على البترول كمتوسط دخل الفرد العلاقة العكسية بين السعر والطلب على النفط هيكل الناتج القومي المناخ.

- **العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:**

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في

---

[1] – صارم، سمير (2003)، الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق!! انه النفط، دمشق، سوريا: دار الفكر. – طاقة، محمد العزاوي، هدى ،(2007)، اقتصاديات المالية العامة، الأردن، دار المسيرة.

[2] . – الدوري، محمد أحمد (1983)، محاضرات في الاقتصاد البترولي الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية

التأثير على أسعار النفط. لقد تعرض سعر النفط السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2008 إلى مجموعة من الصدمات النفطية موزعة حسب السنوات التالية: 1973، 1979، 1986، 1998، 2004، 2008.

- **انخفاض سعر صرف الدولار:**

أثبتت الدراسات أنه هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار والطلب على البترول ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، كما خلق هذا الانخفاض تضخيم وهمي في سعر ا النفط، فعندما كان سعر البرميل في 2008 يقدر بـ94.1 دولار للبرميل كان مقوما ب64.3 يورو و 51.3 جنيه إسترليني للبرميل.

3.1 انعكاسات تقلبات أسعار النفط:

تنعكس أسعار النفط على إقتصاديات كل من الدول سواء المصدرة للنفط والمستوردة له وفيما يلي إيضاح لذلك:

- **الدول المستوردة:**

إن تأثير ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية يعد محدودا ويختلف هذا التأثير من دولة إلى أخرى أما بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للبترول فإن هذا التأثير سيكون سلبيا إذ يؤثر هذا الارتفاع على معدل النمو الاقتصادي وزيادة نسبة التضخم، كما يؤثر على ميزان المدفوعات والميزان التجاري وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الأسعار إلى زيادة معدل النمو وضعف الضغوط على معدل التضخم والميزان التجاري والميزانية العامة لكثير من الدول المستوردة كما تحقق البلدان النامية المستوردة للنفط مكاسب

ضخمة بحيث يؤدي هذا الانخفاض إلى تخفيض قيمة الواردات من البترول وبالتالي تحسين ميزان مدفوعاتها.[1]

- **الدول المصدرة:**

يكون التأثير سلبيا عموما في حال إنهيار أسعار النفط على الدول المصدرة له على عكس الدول المستوردة غير أن هذا التأثير سيكون بدرجات متفاوتة بحسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وفي مداخيل الميزانيات الحكومية لهذه الدول، وفي المقابل سيكون هذا التأثير إيجابيا على الدول المصدرة في حال ارتفاع أسعار النفط. [2]

2. دراسة تحليلية لتطور الجباية البترولية والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

من خلال الملحق رقم (01) سنقوم بتتبع تطور الجباية البترولية ومدى مساهمتها في تغطية النفقات العامة بالإضافة إلى تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة 1997-2018. إلا أنه سيتم التركيز على الفترة 2000-2018 نظر الارتفاع الإيرادات الجبائية | البترولية خلال هذه الفترة.

1.2 الجباية البترولية:

من خلال الملحق نلاحظ أن الإيرادات البترولية عرفت تذبذبا خلال الفترة 1990-1998 بسب التقلبات الحادة في أسعار النفط حيث انخفضت من 201.3 مليار دج سنة

[1] بن قسمي، طارق فرحاني، الزهرة (2015)، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1990-2013 ، الملتقى الأول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، يومي 07،08 أفريل 2015، جامعة سطيف، ص 13.

[2] - الخاطر، خالد بن راشد (2015) تحديات إنهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الدوحة قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

1992 إلى 185 مليار دج سنة 1993. وهو ما يعكس تأثر الجباية البترولية بتقلبات أسعار النفط.

أما بداية من سنة 2000 فان الإيرادات البترولية سجلت ارتفاعا كبيرا بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2000 2008 حيث سجلت 862200 مليار دج سنة 2004، إلا أن هذه الإيرادات النفطية سجلت تذبذبا بداية من سنة 2008 بـ الأزمة المالية حيث وصلت إلى 171540 مليار دج بسبب عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية وهو ما أثر على الاقتصاد الجزائري لاعتماده الشبه الكامل على الإيرادات النفطية، وفي سنة 2014 بدأت أسعار النفط بالانخفاض لتسجل الجباية البترولية ما قيمته 157773 مليار دج. بسبب عدة عوامل من بينها إصرار الدول المصدرة للنفط على إنتاج نفس الكمية إضافة إلى عدة عوامل اقتصادية وسياسية أخرى.

كما أن نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة نسبة معتبرة جدا، فخلال الفترة 2000-2010 انحصرت نسبتها ما بين 33%- 63% وهي نسبة مرتفعة تعكس أهمية الجباية البترولية مقارنة بالموارد الأخرى للدولة، في حين عرفت الفترة 2011 2017 انخفاض نسبة مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة حيث تراوحت بين 21% 29%، هذا ويرجع الانخفاض إلى زيادة حجم الإنفاق العام عن حجم زيادة الجباية البترولية حيث أن نمو الجباية البترولية لم يواكب نمو النفقات العامة وهي نسب تعكس تأثير انعكاس أسعار النفط على الجباية البترولية.

نفقات التسيير تحتل نفقات التسيير النسبة الأكبر من النفقات الإجمالية فنلاحظ أنه خلال الفترة 1990-1999 أبرمت الجزائر اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي مع المؤسسات الدولية التي من شروطها رفع تدخل الدولة والحد من نشاطها الاقتصادي والمالي، إلا أن هذا لم يكن عائقا أمام الدولة للقيام بوظائفها خاصة الاجتماعية وهوما تعكسه وتيرة نفقات التسيير التي ارتفعت من 88.80 مليار دج سنة 1990 الى 153.80 مليون دج سنة

1991 بنسبة ارتفاع وصلت إلى 73.19%، لترتفع سنة 1995 إلى 473.69 مليار دج وذلك نظرا لتحسن الإيرادات العامة للدولة عند ارتفاع أسعار البترول.

وقد عرفت نفقات التسيير بداية من سنة 2000 تزايدا ملحوظا حيث ارتفعت من 856.193 مليار دج . سنة 2000 إلى أن وصلت 4782 مليار دج سنة 2012 لتصل نفقات التسيير إلى 4972.3 مليار دج جزائري سنة 2015 والسبب في ذلك هو الزيادات في الأجور لمختلف القطاعات لتسجل ما قيمته 7297.3 مليار دج سنة 2016 مقابل 7389.3 مليار دج سنة 2017 بنسبة زيادة وصلت الى 3.8%.

أما بالنسبة لتغطية الجباية البترولية لنفقات التسيير فإنها لم تتمكن من تغطية نفقات التسيير طيلة فترة الدراسة حيث تراوحت نسبة تغطيتها بين 56%-87% ويمكن تفسير ذلك بالارتفاع الكبير الذي شهدته نفقات التسيير خاصة خلال الفترة 2010 حيث انتقلت من 2659.08 مليار دج إلى 4782.5 مليار دج مقابل انخفاض الجباية البترولية في سنة 2010 . 425.30 مليار دج أي أنها انخفضت بحوالي 22%، كما أن انهيا أسعار النفط سنة 2014 كان له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري حيث خسرت الجزائر في اقل من سنة ما يتجاوز قيمته 1600 مليار دج أي نصف ما كسبته الخزينة خلال السنة الماضية وهو ما يعكس الاعتماد على الجباية البترولية والتي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات الجبائية كون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد على المحروقات بدرجة كبيرة.

2.2 نفقات التجهيز:

عرفت نفقات التجهيز خلال الفترة 1990-1998 تذبذبا كبيرا حيث انخفضت سنة 1996 إلى 174.01 مليار دج مقابل 285.92 مليار دج . سنة 1995 نتيجة التدابير السياسية لخفض الإنفاق وترشيده نظرا للإصلاحات الهيكلية بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي ومع بداية تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية ارتفعت ميزانية التجهيز من 357.4 مليار 2001 إلى 640.7 مليار دج سنة 2004، وهذا بسبب تطبيق برنامج

الإنعاش الاقتصادي. ومع تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وارتفاع الإيرادات الجبائية البترولية ارتفعت نفقات التجهيز حيث بلغت سنة 2008 حوالي 1973 مليار دج واستمرت نفقات التجهيز في إتجاهها التصاعدي ولكن بوتيرة أقوى من حدة وتيرة إرتفاع النفقات الجارية، لتبلغ 2519 مليار دج سنة 2014، في حين إرتفعت بـ 21 ، 5% في 2015 مقارنة بالسنة الماضية ، هذه الزيادة ناتجة في الأساس عن الإرتفاع في نفقات البنية الإقتصادية إلا أن سنة 2017 تميزت بانخفاض نفقات التجهيز إلى 2631 مليار دج سنة 2017 مقابل 2711 مليار دج سنة 2016 بنسبة انخفاض وصلت إلى 3% إلا أنها تجاوزت مستواها المدرج في الميزانية ويرجع هذا التجاوز لمؤخرات الدفع بموجب سنة 2016 والمصروفة في سنة 2017.

أما بالنسبة لتغطية الجباية البترولية لنفقات التجهيز فإنها تمكنت من تغطية كاملة لنفقات التجهيز طيلة الفترة 2005-2000 حيث تراوحت التغطية ما بين 111 - 235% لكن انطلاقا من سنة 2006 لم تتمكن الجباية البترولية من تغطية هذا النوع من النفقات بالكامل وهذا مع تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ودوره في زيادة نفقات التجهيز حيث تراوحت نسبة التغطية ما بين 56% و 99% من نفقات التجهيز.

- **خلاصة الفصل:**

إن واقع أسعار البترول والنفقات العامة في الجزائر يعكس علاقة وثيقة بين أسعار الطاقة وأداء الاقتصاد الوطني.

هناك حاجة ملحة لتنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على النفط لضمان استدامة الاقتصاد واستقراره. في ظل تقلبات أسعار البترول، يجب على الجزائر أن تتبنى سياسات مالية مرنة واستراتيجيات تنموية شاملة لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار المالي.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لتقلبات أسعار البترول على النفقات العامة في الجزائر

- **تمهيد:**

بعد التحليل النظري السابق للبترول وتطورات أسعاره وكذلك الانفاق العام في الجزائر، أين لاحظنا وجود تقلبات مستمرة في أسعاره، استدعت هذه الأخيرة تزايد الاهتمام بتأثيراتها على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء، والجزائر كونها اقتصاد ريعي بترولي تتأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار البترول.

وسنحاول في هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي لهذه الظاهرة ومعرفة مدى تطابق النتائج ما بين التحليلين النظري والقياسي، ويتضمن هذا الفصل التطبيقي محاولة تهدف الى تحديد المتغيرات المؤثرة على الانفاق العام معتمدين بذلك على بعض النماذج الاقتصادية وعلى الدراسات السابقة وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على العلاقات السببية القائمة بين مختلف المتغيرات.

و في هذا السياق يتم أولا تحديد او الكشف على المتغيرات الاقتصادية التي يمكن ان تؤثر على الانفاق العام في الجزائر من خلال القيام ببناء نموذج قياسي لاختبار اثر تقلبات أسعار البترول على هذه الظاهرة، ثم الدراسة القياسية و تقدير و تحليل نتائج النموذج خلال الفترة الممتدة بين (1990 – 2019).

المبحث الأول: دراسة تحليلية للبيانات المستخدمة في بناء النموذج القياسي

سنتعرض لتقديم منهج الدراسة و عرض البيانات المستخدمة في بناء النموذج القياسي من خلال نموذج يتضمن الانفاق العام كمتغير تابع ، التضخم ، سعر الصرف، سعر البترول كمتغيرات مستقلة.

المطلب الأول: تقديم منهج الدراسة.

1-مصادر البيانات المستخدمة في الدراسة

النموذج المقدر

$$DPP = c + \beta_1 INF + \beta_2 PP + \beta_3 TCH$$

بحيث DPP معدل نمو الانفاق الحكومي

INF عبارة عن معدل التضخم

PP اسعار البترول

TCH سعر الصرف

الجدول: نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: DPP
Method: Least Squares
Date: 01/19/22 Time: 09:57
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	0.623220	0.122798	5.075180	0.0000
PP	0.155463	0.029487	5.272256	0.0001
TCH	-0.129839	0.044397	-2.924506	0.0071
C	14.90071	4.306429	3.460109	0.0019

R-squared	0.746801	Mean dependent var	14.16323
Adjusted R-squared	0.717586	S.D. dependent var	9.375056
S.E. of regression	4.982154	Akaike info criterion	6.173168
Sum squared resid	645.3684	Schwarz criterion	6.359994
Log likelihood	-88.59751	Hannan-Quinn criter.	6.232935
F-statistic	25.56201	Durbin-Watson stat	1.945295
Prob(F-statistic)	0.000000		
Prob(Wald F-statistic)	0.000002		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

دراسة صلاحية النموذج:

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بدراسة أثر تقلبات سعر البترول على الانفاق الحكومي، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية وكذا القياسية ويتم بعد ذلك اختباره من الناحية القياسية.

التحليل الاقتصادي للنموذج:

- إشارة الحد الثابت $C = 14.90$ المحصل عليها من خلال النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية، وتدل على أنه إذا إنعدمت المتغيرات المستقلة المستعملة ستكون نسبة زيادة الإنفاق الحكومي تساوي ما قيمته 14.9 وهذا يوافق النظرية الاقتصادية وكذا الواقع الاقتصادي، فلابد من وجود إنفاق عام في أي بلد وفي أي ظروف كانت.
- $\beta 1 = 0.62$ تشير المعلمة إلى وجود علاقة طردية بين التضخم والانفاق العام في الجزائر، إذ أنه تؤدي زيادة التضخم بوحدة واحدة إلى زيادة الانفاق العام بـ 0.62 وحدة، وهذا يوافق النظرية الاقتصادية فالتضخم له تأثير كبير على مستوى الاسعار وبذلك يزداد الانفاق العام خاصة أن نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي عبارة عن نفقات التسيير.
- $\beta 2 = 0.155$ تشير القيمة إلى العلاقة الطردية بين سعر البترول والانفاق الحكومي، إذ تؤدي زيادة اسعار البترول بوحدة واحدة إلى زيادة الانفاق الحكومي بـ 0.155 وحدة وهذا يوافق النظرية الاقتصادية، اذ أن الانفاق الحكومي يعتمد وبصفة كبيرة على أسعار البترول والتي تعتبر الممول الأول للنفاق الحكومي في البلاد فإيرادات البترول هي الممول الأول والأخير للميزانية في الجزائر.
- $\beta 3 = -0.12$ تشير هذه القيمة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والانفاق الحكومي في الجزائر، إذ تؤدي زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة إلى انخفاض ب 0.31

وحدة في النفقات الحومية في الجزائر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فزيادة أسعار الصرف تقلص من إيرادات الجزائر وبذلك تقلص من الأموال المجهة للنفاق العام.

التحليل الإحصائي للنموذج:

- **معامل التحديد** $R^2= 0.7468$ هذا يدل على أن 74.68% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع سببها الرئيسي التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة المستعملة في هذا النموذج ألا وهي معدل التضخم وأسعار البترول وأسعار الصرف، أما النسبة المتبقية (24.32%) تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدخلها في النموذج.
- **معنوية النموذج:** من خلال قيمة إحتمالية إختبار فيشر للنموذج نلاحظ أنه يساوي prob(F−statistic=0.00002)وهي أقل من 0.05 مستوى المعنوية المفترض وهذا ما يدل على ان فيشر المحسوبة أكبر من المجدول ($F-statistic>F_t$ إذا نرفض فرض العدم H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 الذي تؤكد أن النموذج ذو معنوية إحصائية ككل.

اختبار معنوية المعالم:

من خلال نتائج تقدير النموذج نلاحظ أن:

- Prob $\beta 1=0.000$ وهي أقل من 0.05 مستوى المعنوية المفترض وهذا ما يدل على ان ستيودنت المحسوبة أكبر من المجدول ($T-statistic>T_t$) ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض فرضية العدم H_0 وهذا يدل على أن معلمة التضخم معنوية تختلف عن الصفر إذا فهي ذات دلالة إحصائية.
- Prob $\beta 2 = 0.000$ وهي أقل من 0.05 مستوى المعنوية المفترض وهذا ما يدل على ان ستيودنت المحسوبة أكبر من المجدول ($T-statistic>T_t$) ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض فرضية العدم H_0 وهذا يدل على أن معلمة اسعار البترول معنوية تختلف عن الصفر إذا فهي ذات دلالة إحصائية.

- Prob $\beta 2 = 0.0019$ وهي أقل من 0.05 مستوى المعنوية المفترض وهذا ما يدل على ان ستيودنت المحسوبة أكبر من المجدول ($T-statistic>T_t$) ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض فرضية العدم H_0 وهذا يدل على أن معلمة اسعار الصرف معنوية تختلف عن الصفر إذا فهي ذات دلالة إحصائية.

المطلب الثاني: عرض ومعالجة مشاكل النموذج الثاني

بعد تقدير النموذج من خلال طريقة الانحدار الخطي المتعدد، قد نواجه بعض المشاكل والتي تنتج عنها نتائج غير صحيحة و هذا ما يتطلب الكشف عنها ومعالجتها ومن بين هذه المشاكل نجد التعدد الخطي، الارتباط الذاتي بين الأخطاء، عدم تجانس التباين.

1- مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء

يمكن الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي من خلال الاختبارات التالية:

- **اختبار داربن واتسون Durbin watson test**

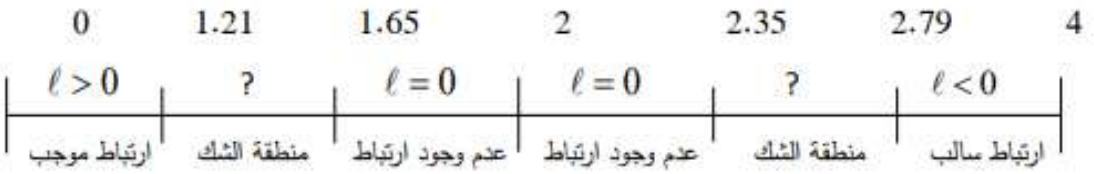
يعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات الشائعة المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى ويستخدم هذا النوع من الاختبارات لسهولته نسبيا ولإمكانية استخدامه عندما يكون عدد المشاهدات صغيرا، شريطة ألا يقل عن 15 مشاهدة.

يهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

$$H0: \operatorname{cov}(\varepsilon_t \varepsilon_{t-1}) = 0$$

$$H1: \operatorname{cov}(\varepsilon_t \varepsilon_{t-1}) \neq 0$$

الشكل01: منطق القبول والرفض لاختبار DW



للتحقق من وجود الارتباط الذاتي من عدمه يتم تحديد قيمة داربن واتسون والتي تأخذ قيمة من 0 إلى 4.

لدينا من جدول السابق DW =1.94 وهي محصورة بين 1.65 و *2.35* وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي أنه هناك عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى.

- **اختبار Breusch– Godfrey Serial LM test:**

من بين أهم المعايير التي تستخدم في الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي من رتبة أعلى من الرتبة 01.

ونستخدم اختبار **Breusch– Godfrey** نجد أن:

$$e_t = p_1\ e_{t-1} + p_2\ e_{t-2} + \ldots\ldots\ldots p_m\ e_{t-m} + \varepsilon_t$$

و يمكن دائما استخدام تقنية الفرضيات حيث:

$H0: \mathrm{cov}(\varepsilon_t \varepsilon_{t-1}) = 0$ (عدم وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء)

$H1: \mathrm{cov}(\varepsilon_t \varepsilon_{t-1}) \neq 0$ (وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء)

الجدول رقم: **اختبار Breusch– Godfrey Serial LM test**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.987141	Prob. F(2,24)	0.1590
Obs*R-squared	4.262074	Prob. Chi-Square(2)	0.1187

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.071051	Prob. F(3,23)	0.1319
Obs*R-squared	6.380503	Prob. Chi-Square(3)	0.0945

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

من خلال النتائج أعلاه يتضح لنا ان الفرضية الصفرية هي التي تقبل وبذلك نقر عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء من الدرجة الثانية وكذا الثالثة وذلك كون قيمة الاحتمال prob.chi-square(2)=0.117، prob.chi-square(3)=0.0945 وهي أقل من مستوى معنوية *0.05* وبذلك نقول بأنه لا يوجد مشلكة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء.

2-مشكل عدم تجانس التباين

ويعبر عنه أيضا بعدم ثبات التباين ويتم الكشف عنه من خلال عدة اختبارات نختار منها:

اختبار white:

يعد من الاختبارات المهمة للكشف عن وجود مشكلة عدم تجانس التباين من عدمها.

الجدول رقم: اختبار white

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.664569	Prob. F(9,20)	0.1639
Obs*R-squared	12.84789	Prob. Chi-Square(9)	0.1696
Scaled explained SS	12.04760	Prob. Chi-Square(9)	0.2106

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

نلاحظ أن قيمة prob= 0.1669 وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي تشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

3- مشكلة التعدد الخطي:

تعتبر هذه المشكلة أحد المشاكل التي تظهر بسبب خلل في إحدى فرضيات نموذج الانحدار المتعدد والتي تؤثر في مقدرات طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ols هي وجود علاقة خطية بين متغيرين مستقلين أو مستقلين أو مجموعة متغيرات مستقلة أخرى، يؤدي هذا إلى ظهور هذه المشكلة مما يسبب عدد من المشكلات عند استخدام تحليل الانحدار.

ولمعرفة ما إذا كان النموذج يعاني من هذه المشكلة نستخدم اختبار معامل تضخم التباين VIF.

الملحق 04: نتائج اختبار VIF

Variance Inflation Factors
Date: 01/19/22 Time: 09:31
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
INF	0.015079	2.819581	1.250337
PP	0.000870	6.525313	1.125488
TCH	0.001971	30.94792	1.219880
C	18.54533	39.75975	NA

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

لدينا قيم معامل تضخم التباين لكل معلمة على التوالي 1.25، 1.12، 1.21، أقل من عشرة وبهذا نتأكد من خلو النموذج من مشكلة التعدد الخطي.

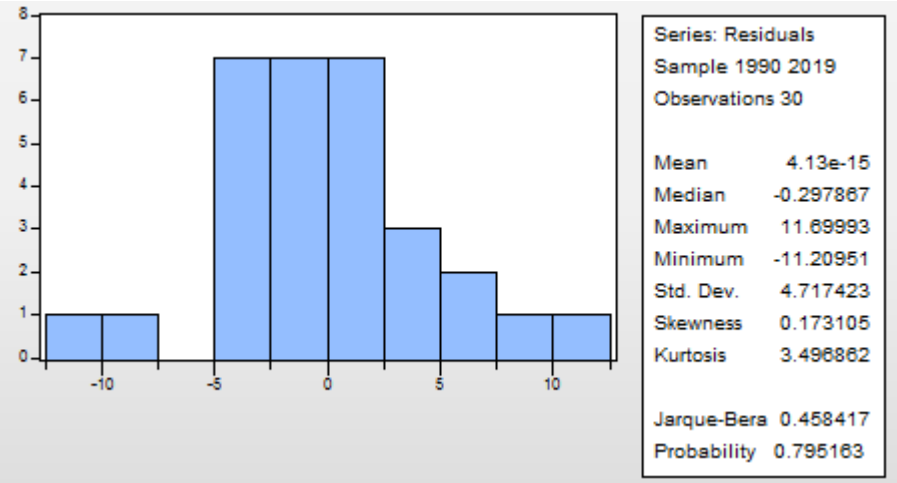
3-اختبار التوزيع الطبيعي:

يمكن أن نختبر ما إذا كانت البيانات التوزيع الطبيعي بتوقع معدوم وتباين ثابت من خلال عدة مقاييس ونختار منها اختبار (**jarque-bera**) وذلك باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \varepsilon_t \to N(0\,;\delta^2) \\ H_1: \varepsilon_t \nrightarrow N(0\,;\delta^2) \end{cases}$$

بقراءة احتمالية **jarque-bera** والتي تساوي 0.7951 وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05 مستوى المعنوية اذا نقبل الفرض العدم الذي يؤكد على ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم: **اختبار التوزيع الطبيعي**



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

4-احتبار Chow

بلغت قيمة prob(4,22)=0.4116 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهو ما يعني أن التغيرات الهيكلية التي حدثت خلال سنة 2008 لم يكن لها أثر على المتغير التابع محل الدراسة.

5-الجدول رقم: احتبار Chow

Chow Breakpoint Test: 2008
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: INF PP TCH C
Equation Sample: 1990 2019

F-statistic	1.034725	Prob. F(4,22)	0.4116
Log likelihood ratio	5.171464	Prob. Chi-Square(4)	0.2702
Wald Statistic	6.531938	Prob. Chi-Square(4)	0.1628

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

شهدت السوق النفطية تطورات هامة منذ السبعينات (حرب ايران العراق، حروب مع الكيان الصهيوني)، أدت الى تغيرات في أسعار البترول ثم شهدت فترة الثمانينات انكماش في الطلب العالمي على الطاقة مع زيادة المعروض من البترول، أدى الى حدوث انهيار في أسعار البترول وصلت الى ادنى مستوياتها حيث بلغ 13 مليار دولار للبرميل في عام 1986 (ازمة نفطية) التي ترتب عنها تدهور كبير في الأسعار وانخفاض الاستثمارات في مجال البحث والاستكشاف في معظم الدول النفطية ومن بينها الجزائر.

والواقع ان انخفاض أسعار النفط الخام منذ أوائل الثمانينات ثم انهيارها الى مايقرب من النصف عام 1986، لم يحدث نتيجة لظروف قدرية او غير مخططة بل تحقق الانخفاض نتيجة لخطط وسياسات منسقة وضعتها وقامت بتنفيذها الدول الصناعية المستهلكة للنفط فقد نجحت هذه الدول في امتصاص صدمات ارتفاع الأسعار النفطية، التي واجهتها خلال النصف الثاني من السبعينات وذلك بوضع وتنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة عموما والنفط بصفة خاصة ما أدى ذلك الى انخفاض كثافة استخدام النفط طيلة عقد الثمانينات واستمرت حتى نهاية التسعينات.

الا انه منذ بداية الالفية الثالثة وعلى غرار الدول النفطية الأخرى، شهدت الجزائر طفرة نفطية جديدة تتمثل في ارتفاع كبير وطردي لاسعار النفط الخام، وكذا الإيرادات المالية الهائلة من تصديره، واستغلت الجزائر هذه الوفرة المالية في تطوير اقتصادها، وهذا ما ولد فائض في مواردها الحكومية المتمثلة في الجباية البترولية التي لها أهمية بالغة على الاقتصاد الجزائري فهي المحرك الفعال له ان لم نقل انها نقطة الانطلاق لكل برنامج تنموي، حيث تلعب دورا كبيرا في تمويل ميزانية التجهيز والبرامج التنموية.

ومن هذا المنطلق، حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات، وفقا لمنهجية تحليلية قياسية لظاهرة تقلبات أسعار البترول وتاثيرها على الانفاق

العام خلال فترة الدراسة اين وجدنا ان الجزائر تعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية في تمويل الميزانية العامة ومن ثم النفقات العامة، ان الهدف من وراء هذا البحث المتواضع هو قياس اثر تغيرات أسعار البترول على الانفاق العام في الجزائر خلال فترة 1990-2019.

للوصول الى اهداف الدراسة، قمنا بتقسيم بحثنا الى ثلاث فصول كمايلي:

الفصل الأول: تعرضنا في هذا الفصل الى السوق البترول العالمية انطلاقا من الصناعة البترولية وسوق البترول العالمية والاسعار البترولية وذلك دور منظمة الأوبك في تحديد الأسعار وبعدها تناولنا الإطار النظري للإنفاق العام من خلال مفهومه، خصائصه، تقسيمه وتبويبها مرورا باسباب زيادة النفقات العامة واثارها الاقتصادية.

الفصل الثاني: وكذلك تعرضنا في الفصل على واقع أسعار البترول والنفقات العامة في الجزائر انطلاقا من واقع النفط في الجزائر مرورا بمختلف التطورات التي شهدتها العائدات النفطية في الجزائر واهم الازمات التي تعرضت لها السوق النفطية ومختلف تأثيراتها على هذه العائدات.

الفصل الثالث: قمنا فيه بتقديم بناء نموذج قياسي يقيس اثر تقلبات أسعار البترول على الانفاق العام خلال فترة الدراسة بدءا بتحديد متغيرات الدراسة (الانفاق العام كمتغير، سعر الصرف والتضخم كمتغيرات مستقلة)، تقدير النموذج القياسي ودراسته احصائيا واقتصاديا و قياسيا وتحليل النتائج المتحصل عليها.

***اختبار الفرضيات:**

-فيما يخص الفرضية الأولى والتي تنص على ان النفط مصدرا أساسيا في الدخل الوطني من خلال ما يدره من عوائد مالية أساسية في عملية التنمية فقد اثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية، فالجزائر لاتزال تعتمد على المحروقات كقطاع وحيد في توفير الأموال خاصة وانها تعيش بحبوبة مالية بعد الارتفاع الغير مسبوق في أسعار النفط، الذي

كان سببه بروز قوى اقتصادية جديدة على الخريطة العالمية وقد ساهمت هذه الوفرة في الأموال في تطوير الانفاق العام وارتفاع احتياطات الصرف، وتنفيذ مشاريع تنموية ضخمة وغيرها.

-بالنسبة للفرضية الثانية فالعوائد النفطية تحدد بالفعل وضعية الاقتصاد الجزائري ومؤشراته استقرارا او اختلالا، وتلعب دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

-بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تنص على ان النفط سلعة استراتيجية تتحكم في سعره عوامل خارجية، وبالتالي تأثر الاقتصاد الجزائري بهذه العوامل يكون حتميا، هي فرضية صحيحة فقد اثبتت دراستنا ذلك لان الاقتصاد الوطني هو تابع لقطاع المحروقات، فاي تغيرات في أسعار البترول يصاحبه بالضرورة حدوث اثار على الاقتصاد الجزائري.

-بالنسبة الفرضية الرابعة المتمثلة في كون تنويع الصادرات الجزائرية امر ضروري وحل واقي من أي أزمات فعلية لانخفاض أسعار البترول هي فرضية صحيحة نسبيا، فمن خلال الدراسة راينا ان الجزائر تتأثربالأزمات التي يشهدها سوق النفط وتمتد اثارها الى جميع القطاعات وخاصة القطاع الحكومي، وهذا ما كشفته الازمة النفطية العكسية سنة 1986، وما خلفته من اثار سلبية على الاقتصاد الوطني، فترقية القطاع الصناعي وتشجيع القطاع الخاص وتنمية الاستثمار الأجنبي، وزيادة الدعم للقطاع الفلاحي وتشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإصلاح للمنظومة البنكية والمصرفية وغيرها تمثل تحديات حقيقية للجزائر ما بعد النفط.

فيما يخص الفرضية الخامسة والتي تنص على ان الانفاق العام يتاثر بسعر البترول، سعر الصرف، التضخم فقد اثبتت لنا الدراسة التطبيقية صحة هذه الفرضية لكن مع استبعاد المتغير المستقل والمتمثل في سعر البترول من النموذج محل الدراسة.

***نتائج البحث:**

وعلى العموم فقد امكن في ختام هذه الدراسة استخلاص النتائج التالية:

-ان التقلبات السعرية للنفط من اهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري، وهو ما أكدته ازمة 1986 التي نقلت العديد من المؤشرات من حالة فائض او التوازن الى حالة العجز، كما ساهمت في تدهور حجم الصادرات، ارتفاع المديونية ومعدل التضخم، ترشيد الانفاق العام.

-ان عائدات النفط لعبت دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا، غير ان هذا المصدر التمويلي وبالرغم من أهميته يبقى غير دائم والنظر الى عدم القدرة على التنبؤ بمداخيله المرتبطة بتقلبات أسعاره وكذا من منطق انه ثروة ناضبة.

-ان الاقتصاد الجزائري يبقى عرضة للصدمات الخارجية، مادام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للمداخيل، واذا كانت الصدمات السلبية قد اخلت بموازينه حينها، فان الإيجابية منها كللطفرة النفطية في السنوات الأخيرة قد اكدت استقرار وتوازن الاقتصاد ان يتعد مداه القصير، لان استغلال واستخدام الفائض المالي يبقى بعيدا عن التنمية المستدامة.

-ان السمة الرئيسية التي ظلت تطبع الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال والى يومنا هذا تتمثل في الاعتماد وبشكل شبه مطلق على المحروقات كمصدر تمويل للاقتصاد، مما أدى الى بروز وجهات نظر مختلفة حول مدى أهمية الثروة النفطية في التنمية الاقتصادية من جهة والمخاطر المحدقة بالاقتصاد الجزائري في ظل الارتيهان للنفط من جهة اخرى.

-تشكل العائدات النفطية شريان الميزانية العامة في الجزائر، في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.

***التوصيات والتوجيهات:**

-يجب تنوع ارادات الصادرات، خارج البترول ولن يتاتى ذلك الا بإعادة هيكلة للقطاع الإنتاجي، وترشيد نفقات الدولة وترسيخ مبادئ تسيير اكثر شفافية واكثر فعالية ومرونة لضمان نمو اقتصادي فعلي حقيقي.

-يمكن القول ان الزيادة في أسعار البترول، لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي الى نتائج إيجابية على المدى القصير لكن ستؤول الى نتائج سلبية في المدى البعيد، والتخلص منها يجب وضع سياسات اقصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات البترول.

-ضرورة التقيد بضبط الموازنة وترشيد النفقات العمومية والبحث في كيفية نجاعتها في سياق اعتماد الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي ومخطط دعم النمو، وان الجزائر لايمكنها الارتكاز فقط على النفقات العمومية التي تعتمد بدورها بدرجة كبيرة على الجباية البترولية لتحقيق النمو بل يتعين عليها تنويع اقتصادها لضمان نسبة نمو قادرة على الوقوف امام الصدمات الداخلية والخارجية.

-بما ان الطفرات النفطية واستمرار ارتفاع أسعار البترول غير مضمونة مستقبلا، فان من الضرورة القصوى بالنسبة للجزائر ان تستفيد من هذه الفرص التاريخية لاستقطاب استثمارات جديدة في هذا القطاع الحيوي ومحاولة الاستغلال الراشد للمداخيل البترولية في مشاريع استثمارية بدلا من تركها كاحتياطي أموال مجمدة، كما انه يتعين على الجزائر الخروج تدريجيا من الريع النفطي.

***افاق البحث:**

تناولت الدراسة اثر تقلبات أسعار البترول على الانفاق العام في الجزائر وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحتمل الكثير من التعقيد كما انها لاتخلو من النقائص نظرا لاتساع الموضوع وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود ان نضع بعض العناوين التي قد تكون كاساس البحوث لاحقة.

-أثر تغيرات أسعار البترول على الاستقرار النقدي في الجزائر.

-الشراكة في القطاع البترولي وأثرها على تطور الصناعة البترولية في الجزائر.

-انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التنمية في الجزائر.

قائمة المراجع

- **كتب:**

1. حسين عبد الله "البترول العربي" دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
2. محمد يونس واخرون، "الموارد واقتصاداتها"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1986.
3. محد عبد العزيز عجمية، محمد يونس، "الموارد واقتصاداتها"، دار الجامعية للنشر والطباعة، بيروت، 1948.
4. رضا عبد الجبار الشمري، "الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2014.
5. فليح حسن خلق، "اقتصاديات الوطن العربي"، مرجع الوراق للنشر والطباعة، ط1، عمان، 2001.
6. محمد محروس إسماعيل" اقتصاديات البترول و الطاقة"، دار الجامعية المصرية، ط1، 1988.
7. سالم عبد الحسن رسن «اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة طرابلس، 1999.
8. هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد 1992.
9. ضياء مجيد الموسوي "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
10. محمد احمد الدوري،" محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
11. سمير التنير، "التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم"، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2008.
12. عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانة "اساسيات في الموارد الاقتصادية"، 170 الدار الجامعية للنشر والطباعة، القاهرة، 2004-2005.
13. محمد يونس ،"العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام"، الدار الجامعية، بيروت، 1986.
14. الإدارة الاقتصادية أوبك، الازمة المالية العالمية انعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، 2009.
15. كامل بكري واخرون، "الموارد واقتصادياتها" دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ببروت، 1986.
16. احمد منذور، احمد رمضان، "اقتصاديات الموارد الطبيعة والبشرية" الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1990.
17. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
18. مصطفى حسين سلمان، المالية العامة، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1990.

19. حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
20. رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1990.
21. محمد طاقة، هدى المغزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار الميرو للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
22. عادل احمد حشيش، "اساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992.
23. احمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1987.
24. محمد حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010، الأردن.
25. احمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، "أسس المالية العامة"، ط 4، دار وائل للنشر، 2012.
26. المادة 23 من القانون رقم 84/17 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية.[1]
27. احمد عبد السميع علام، " المالية العامة"، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2002.
28. طارق الحاج، "المالية العامة"، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
29. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
30. محمد جمل ذنيبات، المالية العامة والتشريع المالي.
31. حسن مصطفى حسين، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1987.
32. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النشر العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972.
33. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي ،2020 الكويت،2020 .
34. السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، جامعة أم البواقي 14 البواقي.
35. السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، جامعة أم البواقي 14 البواقي.
36. نعيم الظاهر، دراسات في الواقع الا اعي دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.
37. بشير يلس شاوش، المالية العامة، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

38. مديحة الدغيدي. (1980) النفقات العامة السعودية، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز السعودية: الدار السعودية للنشر والتوزيع.
39. طاهر الجنابي (بدون سنة نشر). علم المالية العامة والتشريع المالي. جامعة بغداد.
40. عبد المولى السيد. (2003). الوجيز في المالية العامة مع إشارة خاصة للمالية العامة المصرية، دار النهضة العربية.
41. محمود رياض عطية (بدون سنة نشر). أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر الاسكندرية، مصر: مطبعة دار نشر الثقافة.
42. صارم، سمير (2003)، الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق!! انه النفط، دمشق، سوريا: دار الفكر. – طاقة، محمد العزاوي، هدى ،(2007)، اقتصاديات المالية العامة، الأردن، دار المسيرة.
43. الدوري، محمد أحمد (1983)، محاضرات في الاقتصاد البترولي الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية
44. بن قسمي، طارق فرحاني، الزهرة (2015)، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة 1990–2013 ، الملتقى الأول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، يومي 08،07 أفريل 2015، جامعة سطيف.
45. الخاطر، خالد بن راشد (2015) تحديات إنهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الدوحة قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- **مذكرات:**

1. عثمان مختار، "دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال البرامج التنموية (2001–2014)" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص ادار اعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، 2013–2014.
2. بطاهر جمال الدين، مراقبة تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2002.
3. عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2007–2008.
4. عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013.2014.

5. لوصيف محمد، "النفقات العامة في الجزائر في ظل الاصطلاحات الاقتصادية"، رسالة لنيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية فلاع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008-2009.
6. إيمان بوعكاز (2015). أثر الإتفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011. جامعة بائنة.

- **مجلات:**

1. نور الدين هرمز واخرون، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانوني، المجلد 29 العدد 1، دمشق 2007.
2. عبد الفتاح دندني، توزيع الإيرادات الاجمالية لبرميل النفط وحصة الأعضاء منه، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 131، خريف 2009.
3. زغيب شهرزاد وحليمي حليمة، القطاع النقطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11، الجزائر، أوت 2008.
4. عيسى أنيسة بركان براق (2017) ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر تطورها ، أسبابها، ومتطلبات ترشيدها. مجلة الابداع .
5. علي سيف علي المزروعي. (2012). أثر النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2003م). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 (العدد الأول).
6. علي سيف علي المزروعي. (2012). أثر النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2003م). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 (العدد الأول).

- **المراجع الأجنبية:**

1. Mustapha Baba-Ahmed, L'algérie : diagnostic d'un non-développement, L'Harmattan, Paris, France, 1999.
2. Hosine Malti, Histoire secrète du pétrole algérien, Marinoor, Alger, 1997.
3. Semedo, G. (2007). L'évaluation des dépenses publiques en France, Lois de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité. l'actualité économique, vol.83 (No.02.

4. Henreksaon, M. (1990). Peacock and Wiseman's Displacement effect Areappraisal and a New test. vol 66 (No. 03).

5. c.Northcote, P. (2013). La Loi Parkinson.....et autres analyses de l'administration.

6. Chukwu, O. O. (2018). The Effecte of Public Expenditure on the Economic Growth in Nigeria (1980-2013). Journale of Economics and Sustainable Development, vol.09 (No 04.

الملاحق

Durbin- Watson Tables

d_L = ك د ل , d_U= ك د ي

Significance Points of d_L and d_U at ١ %

n	K=1		K=2		K=3		K=4		K=5	
	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U
15	0.81	1.07	0.70	1.25	0.59	1.46	0.49	1.70	0.39	1.96
16	0.84	1.09	0.74	1.25	0.63	1.44	0.53	1.66	0.44	1.90
17	0.87	1.10	0.77	1.25	0.67	1.43	0.57	1.63	0.48	1.85
18	0.90	1.12	0.80	1.26	0.71	1.42	0.61	1.60	0.52	1.80
19	0.93	1.13	0.83	1.26	0.74	1.41	0.65	1.58	0.56	1.77
20	0.95	1.15	0.86	1.27	0.77	1.41	0.68	1.57	0.60	1.74
21	0.97	1.16	0.89	1.27	0.80	1.41	0.72	1.55	0.63	1.71
22	1.00	1.17	0.91	1.28	0.83	1.40	0.75	1.54	0.66	1.69
23	1.02	1.19	0.94	1.29	0.86	1.40	0.77	1.53	0.70	1.67
24	1.04	1.20	0.96	1.30	0.88	1.41	0.80	1.53	0.72	1.66
25	1.05	1.21	0.98	1.30	0.90	1.41	0.83	1.52	0.75	1.65
26	1.07	1.22	1.00	1.31	0.93	1.41	0.85	1.52	0.78	1.64
27	1.09	1.23	1.02	1.32	0.95	1.41	0.88	1.51	0.81	1.63
28	1.10	1.24	1.04	1.32	0.97	1.41	0.90	1.51	0.83	1.62
29	1.12	1.25	1.05	1.33	0.99	1.42	0.92	1.51	0.85	1.61
30	1.13	1.26	1.07	1.34	1.01	1.42	0.94	1.51	0.88	1.61
31	1.15	1.27	1.08	1.34	1.02	1.42	0.96	1.51	0.90	1.60
32	1.16	1.28	1.10	1.35	1.04	1.43	0.98	1.51	0.92	1.60
33	1.17	1.29	1.11	1.36	1.05	1.43	1.00	1.51	0.94	1.59
34	1.18	1.30	1.13	1.36	1.07	1.43	1.01	1.51	0.95	1.59
35	1.19	1.31	1.14	1.37	1.08	1.44	1.03	1.51	0.97	1.59
36	1.21	1.32	1.15	1.38	1.10	1.44	1.04	1.51	0.99	1.59
37	1.22	1.32	1.16	1.38	1.11	1.45	1.06	1.51	1.00	1.59
38	1.23	1.33	1.18	1.39	1.12	1.45	1.07	1.52	1.02	1.58
39	1.24	1.34	1.19	1.39	1.14	1.45	1.09	1.52	1.03	1.58
40	1.25	1.34	1.20	1.40	1.15	1.46	1.10	1.52	1.05	1.58
45	1.29	1.38	1.24	1.42	1.20	1.48	1.16	1.53	1.11	1.58
50	1.32	1.40	1.28	1.45	1.24	1.49	1.20	1.54	1.16	1.59
55	1.36	1.43	1.32	1.47	1.28	1.51	1.25	1.55	1.21	1.59
60	1.38	1.45	1.35	1.48	1.32	1.52	1.28	1.56	1.25	1.60
65	1.41	1.47	1.38	1.50	1.35	1.53	1.31	1.57	1.28	1.61
70	1.43	1.49	1.40	1.52	1.37	1.55	1.34	1.58	1.31	1.61
75	1.45	1.50	1.42	1.53	1.39	1.56	1.37	1.59	1.34	1.62
80	1.47	1.52	1.44	1.54	1.42	1.57	1.39	1.60	1.36	1.62
85	1.48	1.53	1.46	1.55	1.43	1.58	1.41	1.60	1.39	1.63
90	1.50	1.54	1.47	1.56	1.45	1.59	1.43	1.61	1.41	1.64
95	1.51	1.55	1.49	1.57	1.47	1.60	1.45	1.62	1.42	1.64
100	1.52	1.56	1.50	1.58	1.48	1.60	1.46	1.63	1.44	1.65

الملحق رقم (1) : ديربن واطسن عند مستوى معنوي1%

Loi de Fisher F (suite)

$$P(F_{\nu_1,\nu_2} < f_{\nu_1,\nu_2,\alpha}) = \alpha$$

$\alpha = 0{,}90$

ν_2 \ ν_1	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	12	15	20	30	50	100	200	500	∞
1	161	200	216	225	230	234	237	239	241	242	244	246	248	250	252	253	254	254	254
2	18,5	19,0	19,2	19,2	19,3	19,3	19,4	19,4	19,4	19,4	19,4	19,4	19,4	19,5	19,5	19,5	19,5	19,5	19,5
3	10,1	9,55	9,28	9,12	9,01	8,94	8,89	8,85	8,81	8,79	8,75	8,70	8,66	8,62	8,58	8,55	8,54	8,53	8,53
4	7,71	6,94	6,59	6,39	6,26	6,16	6,09	6,04	6,00	5,96	5,91	5,86	5,80	5,75	5,70	5,66	5,65	5,64	5,63
5	6,61	5,79	5,41	5,19	5,05	4,95	4,88	4,82	4,77	4,74	4,68	4,62	4,56	4,50	4,44	4,41	4,39	4,37	4,37
6	5,99	5,14	4,76	4,53	4,39	4,28	4,21	4,15	4,10	4,06	4,00	3,94	3,87	3,81	3,75	3,71	3,69	3,68	3,67
7	5,59	4,74	4,35	4,12	3,97	3,87	3,79	3,73	3,68	3,64	3,57	3,51	3,44	3,38	3,32	3,27	3,25	3,24	3,23
8	5,32	4,46	4,07	3,84	3,69	3,58	3,50	3,44	3,39	3,35	3,28	3,22	3,15	3,08	3,02	2,97	2,95	2,94	2,93
9	5,12	4,26	3,86	3,63	3,48	3,37	3,29	3,23	3,18	3,14	3,07	3,01	2,94	2,86	2,80	2,76	2,73	2,72	2,71
10	4,96	4,10	3,71	3,48	3,33	3,22	3,14	3,07	3,02	2,98	2,91	2,85	2,77	2,70	2,64	2,59	2,56	2,55	2,54
11	4,84	3,98	3,59	3,36	3,20	3,09	3,01	2,95	2,90	2,85	2,79	2,72	2,65	2,57	2,51	2,46	2,43	2,42	2,40
12	4,75	3,89	3,49	3,26	3,11	3,00	2,91	2,85	2,80	2,75	2,69	2,62	2,54	2,47	2,40	2,35	2,32	2,31	2,30
13	4,67	3,81	3,41	3,18	3,03	2,92	2,83	2,77	2,71	2,67	2,60	2,53	2,46	2,38	2,31	2,26	2,23	2,22	2,21
14	4,60	3,74	3,34	3,11	2,96	2,85	2,76	2,70	2,65	2,60	2,53	2,46	2,39	2,31	2,24	2,19	2,16	2,14	2,13
15	4,54	3,68	3,29	3,06	2,90	2,79	2,71	2,64	2,59	2,54	2,48	2,40	2,33	2,25	2,18	2,12	2,10	2,08	2,07
16	4,49	3,63	3,24	3,01	2,85	2,74	2,66	2,59	2,54	2,49	2,42	2,35	2,28	2,19	2,12	2,07	2,04	2,02	2,01
17	4,45	3,59	3,20	2,96	2,81	2,70	2,61	2,55	2,49	2,45	2,38	2,31	2,23	2,15	2,08	2,02	1,99	1,97	1,96
18	4,41	3,55	3,16	2,93	2,77	2,66	2,58	2,51	2,46	2,41	2,34	2,27	2,19	2,11	2,04	1,98	1,95	1,93	1,92
19	4,38	3,52	3,13	2,90	2,74	2,63	2,54	2,48	2,42	2,38	2,31	2,23	2,16	2,07	2,00	1,94	1,91	1,90	1,89
20	4,35	3,49	3,10	2,87	2,71	2,60	2,51	2,45	2,39	2,35	2,28	2,20	2,12	2,04	1,97	1,91	1,88	1,86	1,84
21	4,32	3,47	3,07	2,84	2,68	2,57	2,49	2,42	2,37	2,32	2,25	2,18	2,10	2,01	1,94	1,88	1,85	1,83	1,81
22	4,30	3,44	3,05	2,82	2,66	2,55	2,46	2,40	2,34	2,30	2,23	2,15	2,07	1,98	1,91	1,85	1,82	1,80	1,78
23	4,28	3,42	3,03	2,80	2,64	2,53	2,44	2,37	2,32	2,27	2,20	2,13	2,05	1,96	1,88	1,82	1,79	1,77	1,76
24	4,26	3,40	3,01	2,78	2,62	2,51	2,42	2,36	2,30	2,25	2,18	2,11	2,03	1,94	1,86	1,80	1,77	1,75	1,73
25	4,24	3,38	2,99	2,76	2,60	2,49	2,40	2,34	2,28	2,24	2,16	2,09	2,01	1,92	1,84	1,78	1,75	1,73	1,71
26	4,23	3,37	2,98	2,74	2,59	2,47	2,39	2,32	2,27	2,22	2,15	2,07	1,99	1,90	1,82	1,76	1,73	1,71	1,69
27	4,21	3,35	2,96	2,73	2,57	2,46	2,37	2,31	2,25	2,20	2,13	2,06	1,97	1,88	1,81	1,74	1,71	1,69	1,67
28	4,20	3,34	2,95	2,71	2,56	2,45	2,36	2,29	2,24	2,19	2,12	2,04	1,96	1,87	1,79	1,73	1,69	1,67	1,65
29	4,18	3,33	2,93	2,70	2,55	2,43	2,35	2,28	2,22	2,18	2,10	2,03	1,94	1,85	1,77	1,71	1,68	1,65	1,64
30	4,17	3,32	2,92	2,69	2,53	2,42	2,33	2,27	2,21	2,16	2,09	2,01	1,93	1,84	1,76	1,70	1,66	1,64	1,62
40	4,08	3,23	2,84	2,61	2,45	2,34	2,25	2,18	2,12	2,08	2,00	1,92	1,84	1,74	1,66	1,59	1,55	1,53	1,51
50	4,03	3,18	2,79	2,56	2,40	2,29	2,20	2,13	2,07	2,03	1,95	1,87	1,78	1,69	1,60	1,52	1,48	1,46	1,44
60	4,00	3,15	2,76	2,53	2,37	2,25	2,17	2,10	2,04	1,99	1,92	1,84	1,75	1,65	1,56	1,48	1,44	1,41	1,39
80	3,96	3,11	2,72	2,49	2,33	2,21	2,13	2,06	2,00	1,95	1,88	1,79	1,70	1,60	1,51	1,43	1,38	1,35	1,32
100	3,94	3,09	2,70	2,46	2,31	2,19	2,10	2,03	1,97	1,93	1,85	1,77	1,68	1,57	1,48	1,39	1,34	1,31	1,28
200	3,89	3,04	2,65	2,42	2,26	2,14	2,06	1,98	1,93	1,88	1,80	1,72	1,62	1,52	1,41	1,32	1,26	1,22	1,19
500	3,86	3,01	2,62	2,39	2,23	2,12	2,03	1,96	1,90	1,85	1,78	1,69	1,59	1,48	1,38	1,28	1,21	1,16	1,11
∞	3,84	3,00	2,60	2,37	2,21	2,10	2,01	1,94	1,88	1,83	1,75	1,67	1,57	1,46	1,35	1,24	1,17	1,11	1,00

الملحق رقم (2): Loi de FisherF